الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: .....
تخصص: نقدي بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
بن حليمة خولة
جدي سهام

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

بنك السلام- الجزائر -

لجنة المناقشة:

د. عبد الصمد سعودي	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. سراي صالح	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. عمر يحياوي	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل.

ثم الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "سراي صالح "الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أ شكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

الاهداء

إلهي الذي لا يطيب الليل الإ بشكرك ولا يطيب النهار الإ بطاعتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الأمة حبيبنا ونبينا نور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى بسمة العمر ... أمل ومعنى الحياة ... إلى أجمل الأوطان ... إلى التعزية في الحزن والرجاء في اليأس والقوة في الضعف ... إلى أرق الالحان وأعذب الأنغام ... بريق في سماء الكون إعجاز من الله أقدس معاني الحب وأعظم هبات الحياة ... أمي . عبد السلام غنية .

إلى الحضن الأمن إلى من علمني معنى الحياة ... إلى من أمسك بيدي في كل خطوة ودرب إلى سندي ومشجعي إلى من اطلب منه نجمة فيهب لي السماء ... أبي . بن حليمة علي .

إلى الأنيس في الطفولة، والعضد في الرجولة قطعة مني، إذا أمسه الضر مسني ضعفه ... إلى قوتي وسندي أخي الهواري إلى نصف ابتسامتي ونصف حياتي إلى ملائكتي الصغار إخواني . سوسن وبومدين .

إلى منبع الحب والتشجيع إلى من أمن بقدراتي إلى من أحزنته دمعتي وأسعدته ابتسامتي زوجي . عبد النور .
إلى الحب المملوء بالشغب الجميل غالياتي . دلال . سلسبيل . رشا .

إلى اطيب الاشخاص والارواح واقربهم إلى القلب الذين ساعدوني في هذا العمل.

" بن حليمة خولة "

الإهداء:

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي والحمد لله أهدي ثمرة جهدي إلى ماوهبني الله في الحياة.

إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح، إلى من شجعني بكل عزم وفخر، إلى من منحني الثقة واهداني يد العون طول مشواري الدراسي وكان له الفضل فيما أتا عليه، إليك انت ابي الغالي حفظك الله ورعاك إلى قرة عيني ومصباح دربي، إلى من ربت ورعت وسهرت، إلى التي تتعب لتنال زهور الحب لك أنت أمي أدامك الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك.

و إلى مصدرا إفتخاري و إتزازي إخوتي

"تاقي، سفيان " وإخوتي " بسمة، سناء، تسنيم، نور الحياة " إلى كافة الأصدقاء كل بإسمه وزملاء الدراسة بدون استثناء.

" جدي سهام "

الفهرس	
الشكر والعرفان	
الاهداء	
المقدمة	01
الفصل الأول: الاطار النظري للبنوك الإسلامية الشمول المالي	06
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	06
المطلب الاول: نشأة وتطور البنوك الاسلامية	07
المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية	07
المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية	08
المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية	09
المبحث الثاني: الشمول المالي الأسس النظرية والمفاهيم	11
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	12
المطلب الثاني : مفهوم الاستبعاد المالي	12
المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي	13
المطلب الرابع : ركائز الشمول المالي	16
المطلب الخامس : أهداف وأهمية الشمول المالي	17
الفرع الأول: أهداف الشمول المالي	17
الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي	18
المبحث الثالث: سياسة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي	19
المطلب الاول: آليات البنوك الاسلامية لتعزيز الشمول المالي	19
المطلب الثاني: مبادرات البنوك الإسلامية تعزيز الشمول المالي	20
المطلب الثالث: استراتيجية الشمول المالي	22
خلاصة الفصل.	27
تمهيد	29
الفصل الثاني الدراسة التطبقية	29
المبحث الأول: أساسيات حول البنك الإسلامي – الجزائر	30

المطلب الأول: التعريف البنك السلام الجزائري	**30**
المطلب الثاني: منتجات بنك السلام.	**32**
المطلب الثالث: صيغ تمويل بنك السلام.	**33**
المطلب الرابع: المؤشرات المالية لمصرف السلام	**37**
المبحث الثاني تعزيز الشمول المالي	**40**
المطلب الأول: تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع.	**40**
المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث القروض.	**46**
المطلب الثالث: إجراءات مصرف السلام–الجزائر–لتعزيز الشمول المالي.	**60**
خلاصة الفصل الثاني:	**64**
الخاتمة:	**65**
قائمة المصادر والمراجع:	**68**
ملخص البحث	**71**

فهرس الجداول والاشكال

الجدول رقم 1: تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة 2013–2019.	**37**
الجدول رقم 2: تطور صافي الإيرادات لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019	38
الجدول رقم 3: تطور النتيجة الصافية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019	39
الجدول رقم (04): تطور حسابات الإيداع لبنك السلام 2013-2019	42
الشكل (01): تطور حسابات الإيداع لبنك السلام 2013-2019	43
الجدول رقم (05): التمويلات الممنوحة للشركات	47
الجدول رقم (06): التمويلات الممنوحة للأفراد	48
الجدول رقم (07): تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام (2013-2019)	49
الجدول رقم (08): معدلات النمو حسابات تمويل مصرف السلام 2013-2019	50
الشكل (02): –تمثيل إجمالي تمويلات الحسابات	51
الشكل (03): تمثل التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة:	51
الشكل (04): الأصول المنقولة لمؤسسة خاصة	52
الشكل (05):التسهيلات الممنوحة للأفراد:	53
الشكل (06): التسهيلات الممنوحة للأفراد	53

المقدمة

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية ، نظرا لتأثيره الإيجابي الذي يمارسه على التنمية لاقتصادية ، حيث يساهم بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من اجل تنميته و تطويره من جهة ، وتحقيق منافع للمدخرين من جهة اخرى ، وتكون البنوك حلقة تتفرع داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي و هذا يعني أن اتساع النشاط المصرفي يؤدي إلى زيادة أهمية البنوك ، التي تعد من أهم الأدوات المالية التي تسير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمعاتنا ، ومن بين الأدوات التي لها دور مهم في تعزيز الشمول المالي للبنوك الإسلامية ، ويبرز ذلك من خلال محاولتها لتطوير خدماتها و تكوين نظام مالي شامل ، ونظرا للأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع استراتيجيات فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي وقد ثبتت الجزائر هذه الرؤية العالمية و العراقيل التي تواجهها .

- **الإشكالية:**

يعتبر القطاع البنكي من اهم القطاعات الاقتصادية لما يلعبه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، وتكون البنوك حلقة تتفرع داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، حيث تساهم بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من اجل تنميته.

وبناءا على ما سبق عرضه تبرز معالم إشكالية هذا البحث والتي قمنا بصياغتها على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- لماذا تولي البنوك الإسلامية اهتمام لموضوع الشمول المالي؟
- كيف تساهم البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في البنوك الاسلامية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

من الاجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة موضوع دراستنا قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- للشمول المالي دور فعال في تسهيل توصيل الخدمات المالية.

- يقع على عاتق البنوك الإسلامية الدور الأكبر في زيادة حجم الاشتمال المالي من خلال اهتمامها بوضع سياسات تطبيقية.
- يسهم الشمول المالي في تحقيقه للاستقرار الاقتصادي.

- **اهداف الدراسة:**

إضافة إلى الإجابة على السؤال المطروح ضمن الإشكالية الرئيسية للدراسة، واختيار مدى صحة الفرضيات المقترحة فإن صحة هذه الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي، ابعاده، ركائزه، اهميته.
- التعرف على متطلبات بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي.
- القيام بدراسة حول مجموعة من أفضل البنوك الاسلامية محل الدراسة واستنتاج مدى تطبيق الشمول المالي فيها.

- **اهمية الدراسة:**

- تقديم خلفية نظرية حول موضوع الشمول المالي للأهمية
- بيان مفهوم قيمة الشمول المالي كمصطلح واداة جديدة في البنوك الإسلامية وكذا أهميته في تحقيق قيمة إضافية اقتصاديا.
- شجيع البنوك التجارية على استخدام الشمول المالي واعتبار البنوك الإسلامية كمثال ناجح وحي.
- اهمية تقييم الشمول المالي لما له من فائدة على المستثمرين والمساهمين وكل فئات المجتمع والبنك بحد ذاته.

- **منهج الدراسة:**

لمعالجة جوانب هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات الدراسة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في شرح وتوضيح الجوانب النظرية للبنوك الإسلامية والمفاهيم الأساسية للشمول المالي وخلفيته التاريخية ومختلف ابعاده وركائزه ... إلخ، أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه من اجل تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وكذا دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية في الجزء التطبيقي.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- تماشي الموضوع مع التخصص، الأمر الذي دفعنا للبحث عن هذا الموضوع لماله من صلة متينة بتخصصنا.
- الرغبة في اختيار وتناول موضوع خاص بالمصرف الإسلامي.
- أهمية القطاع البنكي في اقتصاد الدولة.
- زيادة اهمية الموضوع في العالم كله وخاصة بعد جائحة كورونا.

- **هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختيار صحة فرضيات الدراسة ثم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين، تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها، فيما يلي ثم تداوله في فصول البحث:

- **الفصل الأول الإطار النضري: للدراسة من خلال 3 مباحث:**

حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية حيث تطرقنا إلى مفهوم البنوك ونشأتها خصائصها واهدافها.

المبحث الثاني الشمول المالي الأسس النظرية والمفاهيم تطرقنا إلى اهميته ركائزه، اهدافه.

المبحث الثالث سياسة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي تطرقنا إلى أليات ومبادرات البنوك الإسلامية وأهم استراتيجيات الشمول المالي.

وعالج الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة من خلال مدى تطبيق بنك السلام الجزائري للشمول المالي، حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول بنك السلام الجزائري، مهامه وأهدافه المبحث الثاني تعزيز الشمول المالي من حيث الخدمات التي يقدمها بنك السلام الجزائري.

في الخاتمة العامة لهذه الدراسة سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في بعض الدول " تجارب بعض الدول العربية " ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر ، ألية لدعم التنمية المستدامة ، يومي 2827 نوفمبر 2018 ، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي و عرض اهم تجارب الدول العربية في هذا الموضوع ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصف والتحليلي لتلاؤمهما مع بعض معطيات الدراسة ، كما تم جمع المعلومات ومختلف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليلها.
- دراسة بهناس العباس، رسول حميد، بسيلة بلعباس عزالدين، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مجلة معارف، مجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019 حيث تم في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي وشرح اهميته وابعاده النظرية إضافة الى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في العالم العربي. كما تم التطرق ايضا في هذه الدراسة إلى الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- دراسة محمد بن موسى، عمر قمان، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشرات العالمية للشمول المالي مع التركيز على الجزائر مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 3، مجلد 13 سنة 2019، تطرقت هذه الدراسة إلى واقع الشمول المالي في دول العالم العربي، ورصد الاطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك الإسلامية

الشمول المالي

تمهيد

تعتبر البنوك الإسلامية مختلفة عن غيرها من المصارف ، وذلك باعتبارها أحد أهم أشخاص السوق المالية التي سعت لتدعيم تشكيلة منتجاتها بجملة من القروض والتسهيلات البنكية ، وتعد البنوك الإسلامية هيئات مالية ،تزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية ،في ميادين التجارة والصناعة والزراعة ،وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي، وهذا بغرض كلية أكبر قدر من طلبات ربائتها ، ومع زيادة التطور التكنلوجي ، ومع ازدياد الطب على المنتجات البنكية ، الإمر الذي دعا الى ظهور مصطلح مالي اقتصادي جديد معروف بالشمول المالي . ستحاول من خلال هذا الفصل التعرف على البنوك الإسلامية وأهم خدماتها وتوضيح معني الشمول المالي. وسيكون ذلك من خلال:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الشمول المالي الأسس النظرية والمفاهيم.

المبحث الثالث: سياسة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية:

أصبحت البنوك الإسلامية لاعبا مؤثرا في اقتصاد الدول الإسلامية مما يفسر الانتشار والنمو الكبير الذي تعرفه حتى أضحت حقيقة واقعة ليس في واقع الامة الاسلامية فحسب بل أيضا في باقي دول العالم، وتعد بنوك متعددة الاغراض حيث تقدم خدماتها في كافة المجالات.

فما هي إذن البنوك الإسلامية؟ وماهي ظروف نشأتها.

وماهي أهدافها وخصائصها؟

مما سيتم التطرق إليه:

المطلب الاول: نشأة وتطور البنوك الاسلامية

المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الاسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة نسبيا في العالم الإسلامي، وقد جاءت تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين وفي نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية.

ظهرة فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، حيث كانت ثمرة للمحوة الإسلامية والتي دعت الى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا، كما انه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها، وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي.

ومن أهم المراحل التي مرت بها نشأة البنوك وتطورها إلى الشكل الحالي ثلاث أساسية هي:

- **المرحلة الأولى** {1963 . 1979}: وهي مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية
- **المرحلة الثانية** {1980 . 1990}: وهي مرحلة توسع نشأة البنوك الإسلامية
- **المرحلة الثالثة** {من 1990 إلى يومنا هذا}. [1]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد حصر الكثيرون مفهوم البنوك الإسلامية في كونها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وإعطاء.

حيث يتلقى البنك من الأفراد نقودهم دون التزام أو تعهد من اي نوع بإعطاء فوائد لهم حيث يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية ليكون ذلك على اساس المشاركة في الربح والخسارة.

[1]) محمود حسين الوادي , حسين محمد سمحان "المصارف الاسلامية " , أسس نظرية وتطبيقات العملية , دار السيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , 2007

وقد أعطيت للبنك الإسلامي عدة تعاريف، التي على الرغم من اختلافها في التعبير الا أنها تجتمع معظمها في المضامين الأساسية. ومن بين هذه التعاريف نجد:

تعريف 1: البنك الإسلامي " هو مؤسسة مصرفية لتجمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدال التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ".[1]

تعريف 2: وعرف أيضا على أنه مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد واحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.[2]

ومنه نستنتج ان البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية، تسعي الي تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا وتحقق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص وتسعي الي تحقيق جملة من الأهداف، تجعلها بديلا أمثلا للنظام المصرف التقليدي تميزها عن غيرها من البنوك ومن اهم هذه الخصائص نجد:

استبعاد التعامل بالفائدة: لما كان سعر الفائدة الذي تتعامل به البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا، فإنه كان لزاما على البنوك الإسلامية عدم التعامل به لأنه محرم، وهذا يعني أنها لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مختفية.

تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود.

فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنها تقدم تمويلا عيينا بحيث لا مجال للإستخدامة في غير الغرض الذي طلب من اجله التساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال استثمار حقيقية.

[1] مكاوي محمد,"البنوك الإسلامية,النشأة ـالتمويل التطوير ", الطبعة الأولي ,مصر . المكتبة العصرية ,2000 ,12.

[2] محمود جسن الصوان , "اساسيات العمل المصرفي الإسلامي " ,عمان ,دار وائل الطباعة والنشر ,2001 , ص90 .

بنوك متعددة الوظائف: فهي تلعب دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال، بنوك الإستثمار، بنوك التنمية إذ لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية ولا على الأجل المتوسطة والطويلة كالبنوك غير التجارية.

ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية فالهدف الأساسي لهذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية وذلك من خلال تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الاقتصادية ذات المردودية.
خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية: تعرف على أنها التأكد من مدي مطابقة أعمال المؤسسة المالية والإسلامية للأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوي الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.[1]

المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية

في سبيل تحقيق رسالة البنك الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة هي:

الأهداف المالية: انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدي نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل في:

1 **جذب الودائع وتنميتها:** بعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيت يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية وترجع أهمية هذا الهدف الي أنه بعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراد.[2]

2 **استثمار الأموال:** يتمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية.

[1] عبد الحميد الغزالي "الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الإقتصادي والحكم الشرعي . المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ,جدة .35ص .
[2] جميل احمد , "الدور التنموي للبنوك الإسلامية " دراسة نظرية تطبيقية 1980. 2000 ".رسالة دكتوراه ,جامعة الجزائر ,سنة 2006/2005 , 85 ص .

3**تحقيق الأرباح:** الأرباح هب الحصيلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي، وهي ناجح عملية الاستثمارات والعمليات البنكية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين.

أهداف خاصة بالمتعاملين: للمتعاملون مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي النحو التالي:

1- **تقديم الخدمات المصرفية:** بعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات البنكية، بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته علي جذب العديد منهم.

2-**توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الإستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل للمستثمرين.

3-**توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح البنوك مدي ثقة المودعين في البنك، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل اصول ثابتة.[1]

أهداف داخلية: للبنوك الإسلامية العديدة من الأهداف الداخلية التي تسعي الي تحقيقها منها:

1-**تنمية الموارد البشرية: تعد** الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث اي الأموال لا تنجح عائدا بنفسها دون إستثماروحتي تحقق البنك الإسلامي ذلل لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمارها هذه الأموال.[2]

2-**تحقيق معدل نمو:** نشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك حيث تمثل أساس الاقتصاد رأي دولة.

3-**الإنتشار جغرافيا واجتماعيا:** وحتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات البنكية والاستثمارية للمتعاملين، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفير للمتعاملين الخدمات البنكية في أقرب الأماكن لهم.[3]

[1] IslMic developmemt bank ,"thirty- five years in the servie of development " , Jeddah Saudi , junrad Awwal , :May 2009,P05.

[2] أحمد محمد علي ,"دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية ", مجلة إتحاد المصارف العربية , البنك الإسلامي ,الطبعة الثالثة , جده .19 ص.

[3] عبد الحميد براهيمي,"العدالة الإجتماعية والتنمية في الإقتصاد الإسلامي", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,الطبعة الأولي. 191 ص.

المبحث الثاني: الشمول المالي الأسس النظرية والمفاهيم

نمى دور القطاع المالي تصاعديا ولعب دورا هاما في اقتصاديات الدول، وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة انحاء العالم، ويعد الشمول أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، كما يحظى باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم باعتباره عاملا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

لهذا تم تخصيص هذا المبحث للإحاطة بالموضوع، إذ قمنا بتقسيمه إلى خمسة مطالب تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول:

مفهوم الشمول المالي

المطلب الثاني: مفهوم الاستبعاد المالي

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي

المطلب الرابع : ركائز الشمول المالي

المطلب الخامس : أهداف وأهمية الشمول المالي

المطلب الاول: مفهوم الشمول المالي

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي "GLOBAL FINANCIAL DEVELOPNENT REPORT."

على انه نسبة الاشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.

ويشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017، تحت عنوان قياس الشمول المالي، وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف وانتقل من تصنيف الافراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين او غير مشمولين، الى مقاييس متعددة الابعاد.

- اما تعريف المجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على انه الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزي وصول واستخدام كافة فئات المجتمع . [1]
- وتعرف منظمة التعاون والتنمية للاقتصادية (DECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) الشمول المالي بأنه : العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي .[2]

المطلب الثاني: مفهوم الاستبعاد المالي

بعد ان عرضنا مجموعة من تعاريف الشمول المالي والمسميات المختلفة التي أطلقت على الشمول المالي لابد من الإشارة إلى مصطلح آخر وهو الاستبعاد المالي – -exclusion financial-

حيث يهدف الشمول المالي الى تقليص فجوته ويعرف على انه " عجز غير مناسب لبعض الجماعات المجتمعية عن الوصول إلى النظام المالي " إذ يترتب عن هذا المفهوم جملة من التأشيرات السلبية نذكر منها:

- ✓ إن عدم الوصول الى توفير طرق آمنة ورسمية يمكن ان يقلل من حوافز الادخار

[1] الياس عيايشة , اثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي , دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017 , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات طيل شهادة ماستر أكاديمي , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيمدي أم البواقي , 2019 ـ 2020ـ

[2] أسماء دردور , سعيدة حركات , قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 ـ 2017) بأستعمال نموذج ( ) , مجلة الاستراتيجية والتنمية , المجلد 10, العدد 04 , جويلة 2020 .

- ✓ نقص المنتجات التأمينية يعني عدم وجود فرص إدارة المخاطر وتسهيل الثروة
- ✓ نقص المنتجات المالية الائتمانية يعني عدم القدرة على الإستثمار وتحسين سبل معيشية للأفراد بشكل كبير.
- ✓ قد يؤدي عدم القدرة على الوصول الى الخدمات المالية الى دفع الكيانات المستبعدة ماليا الى التعامل في الغائب نقديا يصاحب ذلك مشاكل تتعلق بالأمن والحفظ.
- ✓ الوصول بتكلفة معقولة لمجتمع الأسرو المؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية.
- ✓ بناء مؤسسات سليمة، نسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة، ومعايير آداء الصناعة، ومراقبة الآداء من قبل السوق، وكذلك من خلال التنظيم التحوطي من السليم المطلوب.
- ✓ نشر العديد من مقدمي الخدمات المالية، وقدر الإمكان، بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة.
- ✓ تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي.
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها.
- ✓ تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا للأسباب المعتقدات الدنية وكالتمويل الإسلامي

بناءا على ما سبق يمكن تعريف الشمول المالي بأنه: " مجموعة إجراءات وتدابير تستهدف تمكين فئات المجتمع ومختلف منظمات ".

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي

خلال العقد الماضي توصلت جهود المنظمات الدولية المهتمة بالشمول المالي في البحث والتطوير إلى التوافق على مؤشرات وابعاد رئيسية مقبولة، في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية بيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي .

- **الفائدة الملائمة:** لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي
- **التوازن:** في تناول جانبي العرض (الوصول إلى خدمات) والطلب (استفادة منها)
- **البراغمانية:** الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد
- **المرونة:** احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات

- **الطموح:** إعتماد مؤشرات بديلة.[1]

اولا: أبعاد الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

وفي قمة لوكاس (LOS Capos) ، مدينة بولاية باجا كاليفورنياسور في المكسيك ، المعتقدة في 2012 ثبتت مجموعة العشرين (G20) توصية منظمة الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول لمالي دوليا ومحليا ، وأقرب مجموعة أساسية من المؤشرات تنصب على قياس ثلاثة ابعاد رئيسية ، ويشتمل كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة مؤشرات تتمثل في :

- **سهولة الحصول على الخدمات المالية:**

تشير الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.

وتتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، الفروع واجهزة الصداقة، ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية:

- عدد اجهزة الصداق الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع
- حسابات النقود الالكترونية
- مدى الترابط بين نقاط التقديم
- النسبة المئوية للإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية

- **استخدام الخدمات المالية:**

تشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ومن مؤشرات قياسها:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة ومنتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب إئتمان منتظم.

[1])ايمن بوزانة , وفاء مهدوش , 2021 , واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي لنظم المصرفية العربية , مجلة دراسات العدد الاقتصادي , المجلد 12 العدد 01 .

- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع غير الهاتف.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها قروض قائمة.[1]

- **جودة الخدمات المالية:**

- المعرفة المالية
- السلوك المالي
- متطلبات الشفافية
- حل النزاعات [2]

ثانيا: ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي (WB) :

نذكر فيما يلي أهم أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:

- **استخدام الحسابات المصرفية:**

- الغرض من الحسابات شخصية أو تجارية.
- عدد المعاملات الايداع والسحب.
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الآلي فروع البنك

- **الادخار:**

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالي الرسمية مثل البنوك ومكاتيب البريد وغيرها.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي او اي شخص خارج الاسر.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهر الماضية.

[1]) يهناس العباس وآخرون , 2019 , أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي , مجلة معارف , المجلد 14 , العدد 2 , ديسمبر 2019.

[2])بشار احمد العراقي وآخرون , 2018 , الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية , عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني , لجامعة جهان اربيل في العلوم الغدارية والمالية , أيام 27 - 28 - مزيزان 2018 .

- **الاقتراض:**

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات او صيد الاسماك ويقومون بتأمين انشطتهم محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية.[1]

ثالثا: أبعاد الشمول حسب صندوق النقد العربي (AMF) :

تتمثل ابعاد الشمول المالي وفق منهجية صندوق النقد العربي (AMF) في:

- **حساب الاقتراض:**

تتمثل في نسبة عدد المقترضين من لبنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية للإنشاء مشاريع تجارية أو توسيع مشاريع قائمة إلى إجمالي عدد السكان البالغين، وتبلغ هذه النسبة 26.6 بالمئة في الدول المتقدمة وعلى مستوى العالم 11.2 بالمئة وعلى المستوى العربي سجلت البحريين أكبر نسمة 25.2 بالمئة.

- **حسابات الإيداع:**

تمثل نسبة عدد الحائزين على حسابات ادخار بالنسبة للإجمالي السكان البالغين ويسجل على المستوى العالمي 14 بالمئة في حين سجلت ليبيا (على المستوى العربي) أكبر نسبة 29 بالمئة وحوالي 13 بالمئة بالجزائر.[2]

المطلب الرابع : ركائز الشمول المالي

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في:

1- دعم البنية التحليلية المالية: إذ تعتبر هذه الاخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين اهم الركائز الاساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية ل. ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البيئة وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

[1]) جلال الدين بن رجب , دراسة حول احتساب المؤشر المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية , صندوق النقد العربي و 2018 .
[2]) أسماء دردور , سعيدة حركات , المرجع السابق , ص76 .

- الانتشار الجغرافي لشبكة مقدمي الخدمات المالية بمختلف انواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الالية.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسيير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- توفير قواعد بيانات شاملة خاصة ببيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات.

2-الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتسيير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الامان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي احتياجات كافة المجتمع:

تيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي وهنا نشير إلى درو الجهات الإشراقية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التحويل وتخفيض عمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

4-التثقيف المالي: ويكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقسيم وقياس مدي نجاحه، مع التأكد من اشتراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف العالقة بالتثقيف المالي.[1]

المطلب الخامس: أهداف وأهمية الشمول المالي

إن الشمول المالي من المفاهيم الواسعة والمتداخلة مع الكثير من المفاهيم الاقتصادية والمالية والمصرفية، كما أصبح تعزيزه في الدول أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوي العالم باعتباره كعامل تمكيني لسبع من اهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أهداف الشمول المالي

إن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق حملة من الأهداف الرئيسية وهي كمايلي: الأعمال، من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من كافة البنوك والمؤسسات المالية بكلفة معقولة

[1] مرون بن قيدة ،راشيد بوعافية ,2018 , واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية , المجلد 9, العدد 1 .

ووقت أسرع بهدف تحسين الظروف المعيشية وتلبية متطلبات ذوي الدخل المحدود من جهة ودمج الجميع ضمن النظام الرسمي من جهة أخري.

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

- ✓ الشمول المالي يمثل عامل أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوي المعينية وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة والحد من الفقر وعدم المساواة وتوفير فرص للعمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إصفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]
- ✓ سيؤدي الوصول المالي إلي جذب مستثمرين من السوق العالمي في التي تتبني الشمول المالي مما يؤدي الي زيادة فرص العمل والتوظيف.
- ✓ يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.
- ✓ يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.
- ✓ يمكن للنظام المالي الشامل أن يساعد على الحد من نمو مصادر التمويل غير الرسمية.
- ✓ يعد الشمول المالي آداة فعالة يمكن أن تساعد في أحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.
- ✓ يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.[2]

[1] مروان بن قيدة , رشيد بوعافية ,المرجع السابق , 94 ص.

[2] بيداء ستار لفته , محمد طارق لفته , المرجع السابق , ص 03 .

المبحث الثالث: سياسة البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي

المصارف الاسلامية في نظامها منذ نشأتها على جذب الفئة الفقيرة من المسلمين وادراجهم ضمن الشمول المالي ، وذلك عن طريق تصميم وتقديم منتجات التمويل الاسلامي الصغيرة المناسبة للفقراء على تحسن مستوى معيشتهم ، وبالتالي يحولون مدخراتهم – غن وجدت – إلى البنوك لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الشخصية والاجتماعية لهم ومن ثم فإن ادوات التمويل الاسلامي الصغيرة تساعد على الوصول المالي للفقراء ومن ثم الملايين من المواطنين وذلك من خلال الادوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة .[1]

المطلب الاول: آليات البنوك الاسلامية لتعزيز الشمول المالي

يحتوي النظام المالي الاسلامي على ادوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن ومن شأن هذه الادوات أن تحدث تكاملا مع ادوات تقاسم المخاطر لاستهداف اصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل الإسلامي بجذور تاريخية قوية حيث طبقت علي مر التاريخ في الكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة بالإضافة الي ذلك يوفر التمويل الإسلامي بديلا للأفراد الذين احجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية للأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية.

وبعد استخدام ام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية ويمكن لهذه الأدوات الإسلامية في تقديم نموذج التمويل الأصغر المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية وتمويل الشركات الصفيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتوفير فرص الحصول على التمويل.

ومن منطق أن القطاع المعرفي الرسمي زيادة مستمرة في الكثير من البلدان، فإن جزءا كبيرا من السكان في افريقيا وجنوب آسيا ليس لديهم حسابات مصرفية في المؤسسات المالية الرسمية يعد منخفض عند المقارنة

[1] مجلة النهل المجلد 4 , العدد 2, أكتوبر 2021 , 449-458 ص.

بدول مجلس والتعاون لدول الخليج العربية والأسواق الناشئة والصين وإلا أن هناك معدلا مرتفعا للاقتراض من العائلة والأصدقاء.[1]

قد شهدت الاقتصادات الإسلامية تحسن في الشمول الموالي والمصرفي خلال الاعوام الماضية، بما في ذلك تغيرات في الأطر القانونية والتنظيمية التي كانت تشكل أهم العقبات التي تواجه تعميم الخدمات المالية في المنطقة حيث ركزت الكثير من التغيرات على التمويل الأصغر.

المطلب الثاني: مبادرات البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي

يمكن ان تقوم المصارف الإسلامية بدور مهم في تحسين محتويات الشمول المالي والمصرف وذلل من خلال الآتي:

- العمل على تشجيع التمويل الإسلامي خدمة للعملاء الذين يفضلون المعاملات المصرفية بكافة اشكالها وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول والعمليات والتقنيات المصرفية الإلكترونية.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الاستعلام الإئتماني وتطوير نظم المدفوعات والمستويات والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي والمصرفي علي نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية.
- وتشير الدراسات المسحية الي اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي والتي تشتمل على الاقتصادات العربية.[2]هي أقل اتاحة للخدمات المالية وأقل استخدامات لها مقارنة بالمتوسطات العالمية وذلك للاعتبارات التالية:

1- البنية التحتية المالية اقل تطورا بما في ذلك الحقوق القانونية، بما يحد من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة متابعتها تمويلها.

2-الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية.

[1] شركة بيتك للابحاث المحدودة التابعة بين التمويل الكويتي –البيتك- 2014.

[2] www.aliptisad alis lami.net

3-الانتصار الي المواد البشرية المدربة على الأدوات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة مما يحول دون التوسع بسرعة أكبر في اتاحة الخدمات المالية.[1]

أولا: التمويل الإسلامي كبديل للأفراد الذين أحجموا عن البنوك التقليدية لأسباب شرعية أو أخلاقية:

فالمصارف الاسلامية من خلال ادواتها التمويلية الاسلامية التي تبنى على المساهمة والمشاركة تبد وملائمة لتمويل الشركات والفعاليات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الضمان المبني على الثقة المتبادلة في البيئات الريفية بالذات، وذلك مع عدم اغفال ما يمكن ان تصنيفه خدمات التمويل الاسلامي من مظاهر تعاونية تخدم تلك المجتمعات، كنظام الزكاة والوقف والقرض الحسن والصدقات التي تضيف الى مفهوم الشمول المالي لمسات مجتمعية انسانية ضرورية إذ يمكن في البيئات البسيطة من قاطني المدن والمجمعات الريفية ، وترويج بعض ادوات الخدمات المالية كالتمويل السكني وتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، حتى دفع الرواتب وتقديم الاعانات من خلال فروع مصرفية ووحدات متخصصة بتقديم الخدمات المالية وبذلك يعد التمويل الاسلامي وسيلة رئيسية عن وسائل الشمول المأمول في الخدمات المالية بتقنياتها الحديثة ولكن بالقدر الذي يتلائم مع طبيعة وظروف المجتمعات التي يخدمها والتي تمثل الشريحة .[2]

العظمي من البشر الذين مازلو خارج نطاق ذلك الشمول المالي الشفافية واكتئاب المتعاملين.

ثانيا: الصيرفة الإسلامي كبديل للنظام المالي التقليدي

من الناحية الجغرافية ، أنشئت الدول الأفريقية مثل كينيا ونيجيريا مصارف إسلامية استفادت من الطلب القوي من قبل السكان ، وفي غضون ذلك ، أعلن النبك المركزي في جبيوتي أن التوسع في صناعة الصيرفة الاسلامية في البلاد كان له أثر ايجابي في السنوات القليلة المقبلة ستكون إفريقيا موطنا لسبعة من اصل اسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم ، وفي ضوء هذه التوقعات ، بدأ رواد صناعة التمويل الإسلامي في المتركزة بالقارة كبديل للنظام المالي التقليدي المسيطر فيها ، وفي ضوء ارتفاع الدخل ، يتوقع أن يرتفع طلب السكان علي الودائع وتمويل المنتجات بدلا من الاعتماد علي الاقتراض غير الرسمي من العائلة والمقربين ، وسيؤدي ذلك الي

[1] lorraine ocampos .cam islanic banking in gease financial inclusion in the muslin wgld .august 10.2015.see.wseb site.

[2] Fauzi f surgami .2018 p17. www aliptisadalislani .net

تحسين الشمول المالي في المنطقة ويتعين علي رواد صناعة التمويل الإسلامي اغتنام هذه الفرص وتحسين تقديم المنتجات .[1]

ثالثا: ركائز الشمول المالي للمصارف الإسلامية

تحاول معظم المصارف الإسلامية وضع استراتيجية علي المستوى الصيرفي لتوسيع الشمول المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك خمس ركائز اساسية هي:

1- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات المالية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية للشمول المالي والمصرفي.
2- توفير بنية مالية تحتية متمكنة، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير نظم الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستلام الائتماني وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي والمصرفي.
3- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية للتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع وابتكار منتجات مالية جديدة.
4- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم وتوفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم.
5- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي لدى مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.[2]

المطلب الثالث: استراتيجية الشمول المالي

إن تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي يمثل اللبنة الاساسية **في** طريق تعزيز الشمول المالي ونظر الأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي ستين دولة باتخاذ خطوات أو اصدار تشريعات تنظم عملية توسيع الخدمات

[1] د.صورية شنبي .د. السعيد بن لحضر .اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية .مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ع3. 2018 .111ص.
[2] اتحاد المصارف العربية .ع. 419 ص.17 .

المالية، كما رافق ذلك انضمام أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزام أكثر من 47 دولة بإعلان مايا maga declarationالتعزيز الشمول المالي في بلدانها

اهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي:

تمكن اهميه وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول وتحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع ، كما انها تعمل علي توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تجت مضلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود و المواد المبذولة وتحقيق الأهداف الموجودة للوصول إلي اكبر شريحة ممكنة من القطعات المستهدفة ولا يمكن تحقيق ذلل إلا من حلال وجود قيادة قوية وفاعلة وذات صلاحية موسعة وتعمل علي تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي والخطوات الاولي علي تحقيق الشمول المالي لدى اي دولة .

وتبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة محاور أهمها:

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة.
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالاشتمال المالي.
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم.
- ضمان التزام الأطراف الرسمية بالمهام والمسؤوليات المنوطة بيهم ومتابعتهم.
- تنظيم وادارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عميلة إنجاز بناء الاستراتيجية.
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

ثانيا: الرؤيا والأهداف من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

هناك العديد من الأهداف الواجب تحقيقها عند وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، وتتمثل هذه الأهداف بالأمور الأساسية التالية.

- تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة الي الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الاستراتيجية، التعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تشجيع إعداد برامج موجهة الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلي وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة ولتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية ولتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع.
- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدي فئلت المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الإطراف المشاركة بالاستراتيجية ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد ومواضيع توعية مالية أو من خلال تعزيز برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الاطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي.
- تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والافصام التام عن المنتجات والخدمات وشروطها واحكامها لضمان العدالة في التعامل.

كما يجب تعريف المتعاملين كع المؤسسات المالية الحاليين المحتملين بحقوقهم وواجباتهم المتمثلة في حقهم وعلي سبيل المثال بالحصول علي نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنهم الحق بالاعتراض علي بياناتها ، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية .

ثالثا: العناصر الرئيسة لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

وفقا لتجارب الدول التي وضعت استراتيجية وطنية للشمول المالي والمبادئ والمعايير المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، فيما يلي العناصر الرئيسة لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:

1- **المسوحات الميدانية الشخصية:**

تساهم نتائج المسوحات الميدانية بتشخيص وتحديد مستويات الوصول الي الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين ودرجة استخدامها، وكذلك تحديد المعوقات امام تعزيز الشمول المالي وطرق التغلب عليها بالموارد والقدرات المتوفرة، وتعتبر المسوحات الميدانية مؤش اساسي ونقطة بداية للقائمين على بناء الاستراتيجية، حيت تساعدهم على تحديد الأهداف حول تسهيل سبل الولوج للخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق واحتياجات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والمستبعدة مالية.

2-تحديد الأهداف:

طالما أن الاستراتيجية توضع علي مستوى الدولة يجب أن تكون الأهداف شاملة وموجهة لكافة فئات المجتمع ، حيث تساهم المسوحات الميدانية التشخيصية في تحدي نوع الأدوات والآليات المطلوبة المعالجة الفجوة بين جانبي العرض والطلب والعوائق التي نمتع المواطنين من استخدام الخدمات والمنتجات المالية ، وبناء علي نتائج المسوحات الميدانية يجب مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة من القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني بتحديد الأهداف الاستراتيجية لضمان استمرارية العمل والتنسيق ، حيث يمكن قياس مدي تحقيق الاهداف وتطورها من خلال تتبع النمو في المؤشرات واثرها علي الفئات المستهدفة .

3- تطوير وثيقة الاستراتيجية الوطنية:

إن عملية بناء الاستراتيجية قد يستغرق فترة زمنية ليست قصيرة، ألا أنه يجب مرعاة أن تكون الاستراتيجية قابلة للتعديد والتطوير بما يتلائم مع متطلبات المرحلة، حيث تحدد الاستراتيجية الأنشطة والأدوار والأطراف المشاركة بعملية البناء كما انها يجب أن توفر آلية للتنسيق بين هذه الأطراف مع ضرورة ايجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية الرسمية والسلطات.

4-الخطوات العلمية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:

يرتكز قرار بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي او التوعية المالية على العديد من المعطيات والعناصر منها نتائج مسوحات ميدانية مسبقة تمت على مستوى الوطن اشارت الى وجود تدني في المستويات استخدام

المنتجات والخدمات المالية او تدني في مستويات الثقافة المالية ، الامر الذي يستوجب على قيادة الاستراتيجية اتخاذ القرار المناسب بالحصوص ، كما ان توفر المواد المالية والادارية وامكانيات وقدرات الاطراف المشاركة يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار المناسب حول تحديد واختيار الاستراتيجية المناسبة للدولة ، حيث انه ليس بالضرورة ان تتلائم بالكامل اي استراتيجية وطنية مع اي بيئة مالية نظرا لاختلاف طبيعة المجتمعات والظروف البيئية المحيطة وفيما يلي ادناه الخطوات العلمية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي .

5-دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الاستراتيجية:

حيث يتم في البداية دراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة لأنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الدولة، وكذلك دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع انشاء الاستراتيجية، وتهدف الدراسات المسبقة الى تقديم مقترحات لسن او تعديل القوانين والتشريعات لتناسب مع متطلبات بناء استراتيجية وطنية وذلك لضمان مشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة تحت إطار قانوني وتشريعي يخولهم ممارسة، الصلاحيات الانشاء الاستراتيجية وتنفيذ متطلباتها وفق للأصول.

6-تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء استراتيجية:

لضمان نجاح عملية بناء الاستراتيجية وتنفيذ خطوات عملها يجب تحديد الجهة لقيادة الاستراتيجية تعمل على توزيع الادوار والمهام وتنسيق الاتصال والتعاون بين الاطراف المشاركة، حيث جرت العادة ان يتم تكليف الهيئات المالية الرقابية لقيادة الاستراتيجية وذلك بسبب وفرة الامكانيات المادية والفنية لدى البنوك المركزية والهيئات الرقابية في بذل اقصى الجهود لتحقيق الاهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كم أنه بالإمكان انشاء هيئة مستقلة او اشتراك هيئتين رقابيتين لتولي إنشاء استراتيجية وطنية للاشتمال المالي.

7-تحديد الاطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية:

لضمان نجاح جهود التنسيق وتحقيق الاهداف لأنشاء استراتيجية الوطنية يتوجب على قيادة الاستراتيجية تحديد الاطراف المشاركة في عملية البناء، على أن يكون تحديد الاطراف مبني على اسس ومعايير محددة لتخدم عملية بناء الاستراتيجية وأهم هذه المعايير:

- أهمية الدور الذي سيمثله الطرف المشارك في عملية البناء.

- الإمكانيات والقدرات الفنية والمادية لضمان المشاركة الفاعلة في عملية البناء.
- حجم القطاع الذي تخضع لرقابة وتنظيم الطرف المشارك وعادة ما تتكون الأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية من الجهات التالية:
- مؤسسات القطاع العام الرسمية وشبه القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي.
- القطاع الخاص المتمثل بمزودي الخدمات والمنتجات المالية.
- مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين والقطاع الأكاديمي.[1]

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا الى المفاهيم العامة والاساسية للبنوك الاسلامية منذ نشأتها، والتي كانت عبارة عن بيوت للصرفة الى ان أصبحت عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بعملية تمويل المشاريع الاقتصادية المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تطوير وتنويع الأساليب التمويلية.

كما تطرقنا إلى تعريف بالشمول المالي باعتباره قدرة تمكن كل فرد او مؤسسة في المجتمع من ايجاد منتجات مناسبة للاحتياجتهم منها مثلا: حسابات جارية، خدمات الدفع والتمويل وغيرها من المنتجات المالية. كما اردت إسقاط الضوء على علاقة الشمول المالي مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتوصلنا الى ان هذا الاخير يساهم كثيرا في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع الاقتصاد والدولة ككل، وقد يسمح للسلطات العمومية بالاعتماد عليه كهدف وسيط في تحقق العديد من الاهداف النهائية.

[1] نيسر برنية , رامي عبيد , حبيب أعطيه , ورقة عمل حول متطلبات ثبتي استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ,أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية , صندوق النقد العربي , 2005 , ص4-15 .

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق الى القسم النظري والذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من البنوك الاسلامية الشمول المالي بمختلف عناصرها، تجد من الضروري ان تقوم بدراسة تطبيقه لتحديد دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي ومدى تأثيرها عن طريق سياستها المنتهجة في ذلك وأخذت كنموذج لدراسة حالة بنك السلام – الجزائر – حيث سنتطرق إلى تعريف البنك محل الدراسة ثم بعد ذلك تحاليل القوائم المالية لخروج بالنتائج وحيث تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول البنك الإسلامي – الجزائر.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث خدمات البنك.

المبحث الأول: أساسيات حول البنك السالم–الجزائر–

سنتناول في هذا المبحث الإلمام بأساسيات حو ل بنك السالم، حيث تم اختيار هذا الأخير نظرا لتمتعه بدرجة عالية من الإفصاح والشمولية في نشر المعلومات والتقارير السنوية وكذا الشهرية عبر موقعه على الانترنت إضافة لعمله بالشمول المالي الأمر الغائب عند معظم البنوك الأخرى.

المطلب الأول: التعريف البنك السلام الجزائري

سنتطرق في المطلب التالي للإلمام بجل ما يتعلق بالبنك السلام الجزائري [1]

أولا: التعريف

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من التجارب حديثة العهد نسبيا، وسجلت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا لهذه الأخيرة، خاصة في العقود الأخيرة والسنتين 2020-2021، تم فتح نوافذ خاصة بالفرع الإسلامي في جل البنوك، وقد ارتأينا في هذا المطلب للتطرق لأحد أهم للمصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ألا وهو النبك السلام.

حيث يعرف البنك السلام على انه بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ،ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقدم خدمات مصرفية مبتكرة .

يعمل هذا بنك وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقدم خدمات مصرفية عصرية، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، ويقترح بنك السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة الإسلامية والحرص على حسن تقديمها، فيمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية .

ثانيا: نشأة بنك السلام

تأسس بنك السلام–الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 2.7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية

[1] نبذة عن بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com، يوم 2022/05/14 على الساعة 05:23.

تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية الإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري إماراتي كون جل أرس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع هذه الصفة..

ثالثا: أهداف بنك السلام

و يمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي[1] :

– القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات

– التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها .

– قبول الودائع بمختلف أنواعها.

– تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.

– سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شرط خلوها من أي محظور شرعي.

– إعطاء القروض الحسنة وفقا –العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.

– تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شرط عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.

– القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.

– تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.

– قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول.

[1] أهدف بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com، يوم 2022/05/14 على الساعة 05:30.

- أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.

المطلب الثاني: منتجات بنك السلام

يقترح بنك السلام-الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويمكن تقديمها كالتالي[1]:

أولا: عمليات التمويل

يعمل بنك السلام الجزائر على تمويل مشاريع الاستثمارية، و كافة احتياجات المتعاملين و المستثمرين في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل .. الخ .

ثانيا: التجارة الخارجية

يعمل أيضا بنك السلام-الجزائر، على ضمان تنفيذ تعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح على المستثمرين والعملاء خدمات سريعة وفّعالة من :

- وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستنديّة.
- التعهدات وخطابات الضمان المصرفية .

ثالثا: الاستثمار والادخار

يقدم المصرف أيضا سلسلة من الاستثمارات والخدمات المالية وذلك عن طريق :

- اكتتاب سندات الاستثمار .
- فتح دفتر التوفير (أمنيتي
- بطاقة التوفير (أمنيتي
- حسابات الاستثمار ...الخ

رابعا: الخدمات

[1] منتجات بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com، يوم 2022/05/15 على الساعة 13:31.

يحاول بنك السلام إن يضع خدمات تفيد عملائه، وفق معاير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة أهمها: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر"، خدمة "موبايل مصرفنغ"، خدمة مايل سويفت " سويفتي " بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة، بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت، خزانات الأمانات " أمان " ، ماكينات الدفع الآلي ، ماكينات الصراف الآلي، ...الخ

المطلب الثالث: صيغ تمويل بنك السلام

تنقسم أساليب التمويل في بنك السلام-الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة ونجد أن هناك عقود المعاوضات وعقود المشاركات وهي كالتالي[1]:

أولا: المرابحة الواعد بالشراء

هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناًء على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن لمصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

ثانيا: الإجارة

هو عقد بين البنك والمتعامل يؤجر البنك بمقتضاه عينا موجودة في ملك البنك عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

إجارة منتهية بالتمليك : وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مّدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث)

[1] صيغ بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com، يوم 2022/05/15 على الساعة 12:21.

إجارة تشغيلية : وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مّدة الإجارة

ثالثا: الاستصناع

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، ويعتمد البنك في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي والتي يمكن أن نميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني وصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني أما بالنسبة للصيغة الثانية للاستصناع فهي صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع حيث يقوم البنك من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين الأول عبارة عن عقد استصناع يكون البنك فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، والثاني يعتبر عقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله البنك المتعامل في بيع المصنوعات .

رابعا: البيع بالتقسيط للسيارات

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراه مسبقا وقبضها القبض الناق للضمان، إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون المصرف فإنه يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراءها. من ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

خامسا: السلم

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها .

تعرف على أنها عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه –المبيع–مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم ومن أنواعه :

– **السلم الموازي:** يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشترات ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول. – **عقد التوكيل بالبيع:** هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع

السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

سادسا : المشاركة

تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة ونعني بشركة العقد ذلك الاتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح أما بالنسبة لشركة الملك فهي تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه .

1– صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد: هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها .

2– صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك : هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك .

ثالثا: المشاركة المتناقصة

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل

أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على ألا يكون البيع والشراء مشترطا في هذه الشركة، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.

سابعا: المضاربة

وهي عبارة عقد شراكة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

ويمكن تقسيمها للنوعين:

1-المضاربة **المطلقة: هي** التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.

2-المضاربة **المقيدة:** هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

ثامنا: البيع الأجل

وهو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

أما بالنسبة للمصرف فيعتبر الصيغة التي يقوم من خلالها بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.

حيث تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط أما بالنسبة للأفراد فتكون من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

المطلب الرابع: المؤشرات المالية لمصرف السلام

سنتطرق في هذا المطلب لآهم المؤشرات المالية الخاصة لبنك السلام خلال السنوات 2013-2013.

الجدول رقم 1: تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019.

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الميزانية	39.550794	36.309.089	40.575.207	53.103.919	85.775.329	110.109.059	131.018.967
نسبة النمو	-	-8.1%	11.7%	30.87%	61.5%	28.3	18.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام.

التعليق:

يمثل الجدول تطورات مجموع الميزانية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019حيث سجل المصرف نسبة نمو في الميزانية قدرت ب 61بالمائة والتي اعتبرت بمثابة الذروة بعد أن كان قد سجل نتيجة سلبية خلال السنوات الأولى ويعود ذلك لزيادة نشاط المصرف وتنويع التمويل وكذا استحداث القرص الاستهلاكي، وقد استمرت هذه النتيجة بالزيادة في السنوات الأخرى لغاية 2019 ولكن بوتيرة اقل.

الجدول رقم 2: تطور صافي الإيرادات لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الإيرادات	4.022	2.859	2.214	2.769	3.990	-	-
نسبة النمو	-	-28.9%	-22.5%	25%	44%	-	-

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام.

التعليق

يمثل الجدول تطورات صافي الإيرادات لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث لم يسجل المصرف نسبة نمو خلال الثلاث السنوات الأولى وذلك ارجع لكون المصرف في بداية عمله، إضافة إلى سعيه للتوسع وتراجع مداخيل التمويلات، الاهتلاكات و المؤونات و بقي على نفس المنوال لغاية سنة 2016حيث بدأت نسبة نمو الإيرادات بالزيادة لانتهاج المصرف سياسيات جديدة، وكذا إدخال الرقمنة إلى المعاملات لتسهيل إيصالها لجل فئات المجتمع.

الجدول رقم 3: تطور النتيجة الصافية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1267	1383	301	1080	1181	2418	4007
نسبة النمو	-	9.15%	-78.32%	258.8%	9.35%	104%	63.2%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام.

التعليق:

يمثل الجدول تطورات النتيجة الصافية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019حيث سجل المصرف نتيجة صافية بقيمة 40مليار دينار تقريبا سنة 2019أي زيادة قدرها 63بالمائة نسبة لسنة 2018، في حين سجلت أدنى نتيجة 301مليون دينار سنة 2015. وهذا راجع لزيادة خسائر القيمة وكذا الاهتلاكات بنسب متفاوتة.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث متغيرات المصرف

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإلمام بجل المتغيرات التي يستخدمها المصرف محل الدراسة والذي تم التطرق اليه سابقا، لتعزيز العمل بالشمول المالي.

المطلب الأول: تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع

يتيح مصرف السلام كغيره من البنوك الإسلامية التعامل مع زبائنه والمستثمرين في مجموعة من الحسابات (إيداع/إقراض) وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أحد أهم حسابات الاستثمار.

أولا: تعريف حسابات الاستثمار.

هو حساب محدد المدة، يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر، يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام–الجزائر، أكثر ما يميزه انه وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف ويتم دفع الأرباح كل ربع سنوي.

يتم تصنيفه من حيث الصيغة الشرعية على أساس أنه صيغة مضاربة على اعتبار انه عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

ثانيا: خصائص حسابات الاستثمار

- من الحسابات (متوسطة / طويلة) الأجل حيث تتراوح مدة الاستثمار من 03إلى 60شهرا وأكثر، ويجري سريان مفعول مّدة الوديعة ابتداء من تاريخ فتحها.
- يتم تسديد الأرباح عند تاريخ الاستحقاق وبعد اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات أو رسوم أخرى في حساب الشيك أو الحساب الجاري للمتعامل.
- في حالة عدم حصول المصرف على طلب المتعامل لتجديد الوديعة قبل أو عند تاريخ الاستحقاق، فإنه يمكن للمصرف تجديد هذا الاستثمار لمدة 12شهرا بمعدل ربح موافق للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام–الجزائر.

- حسابات الاستثمار تمكنك عملاء المصرف من اختيار مدة الاستثمار (من 03إلى 60شهر وأكثر) والمبلغ الأدنى المستثمر يكون من 100000دج.
- للمستثمر الحق في إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل الاستحقاق على أن يفقد حقه في الربح المقرر ضمن شروط المصرف ويحتسب لفائدته ربح المدة المنتهية منقوصا 1%.
- يمكن غلق الحساب موضوع هذه الاتفاقية حسب الحالات الآتية:

- بطلب من صاحب الحساب
- بناء على قرار من قبل المصرف في إطار تطبيق الأحكام الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- بناء على قرار من قبل المصرف تنفيذا للأحكام القضائية المتعلقة بالإفلاس أو التصفية.

ثالثا: تعريف الحسابات الجارية –السلام–

هو حساب إيداع تحت الطلب بالدينار الجزائري، تمر من خلاله عمليات دفع من قبل المؤسسات (تسديد الأجور أو فاتورات، ...الخ) أو لفائدة الشركات في نطاق معاملاتها الاقتصادية اليومية. فالحساب الجاري يتيح للمتعاملين القدرة على تحويل أموالهم والقيام بعمليات وقت ما أرادوا استغلال أموالهم او سحبها.

رابعا: مزايا الحسابات الجارية

من أكثر ما يميز الحسابات الجارية مايلي:

- قبول الإيداعات النقدية والشيكات في جميع فروع المصرف.
- الحصول على دفتر شيكات مجاني.
- الحصول على كشف الحساب دوري مجاني عبر البريد الإلكتروني.
- إمكانية متابعة وإدارة الحساب من خلال قنوات المصرف الإلكترونية: "السلام مباشر"، "السلام سمارت مصرف.

خامسا: تطور حسابات الإيداع لمصرف السلام 2013-2019

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإحاطة بأهم التطورات التي شهدتها حسابات الإيداع لمصرف السلام

الجدول رقم (04): تطور حسابات الإيداع لبنك السلام 2013-2019

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	19.084.716	15.409.819	19.407.756	29.084.23	53.717.82	70.615.294	84.671.904
معدلات النمو	-	-19.25%	25.94%	49.85%	84.6%	31.4%	19.90%
حجم ودائع الاستثمار	1218393	1403860	2253596	4101081	6026287	7762247	11794091
معدل نمو ودائع الاستثمار	-	15.22%	60.52%	81.97%	46.94%	28.80%	51.94%
حجم الودائع الجارية	6321437	5938373	7503315	11483179	19008462	20869577	22718951
معدل نمو الودائع الجارية	-	-6.05%	26.35%	53.04%	65.53%	9.79%	8.86%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة لبنك السلام.

وفيما يلي الرسم التوضيحي لحجم الودائع الكلية:

الشكل (01): تطور حسابات الإيداع لبنك السلام 2013-2019

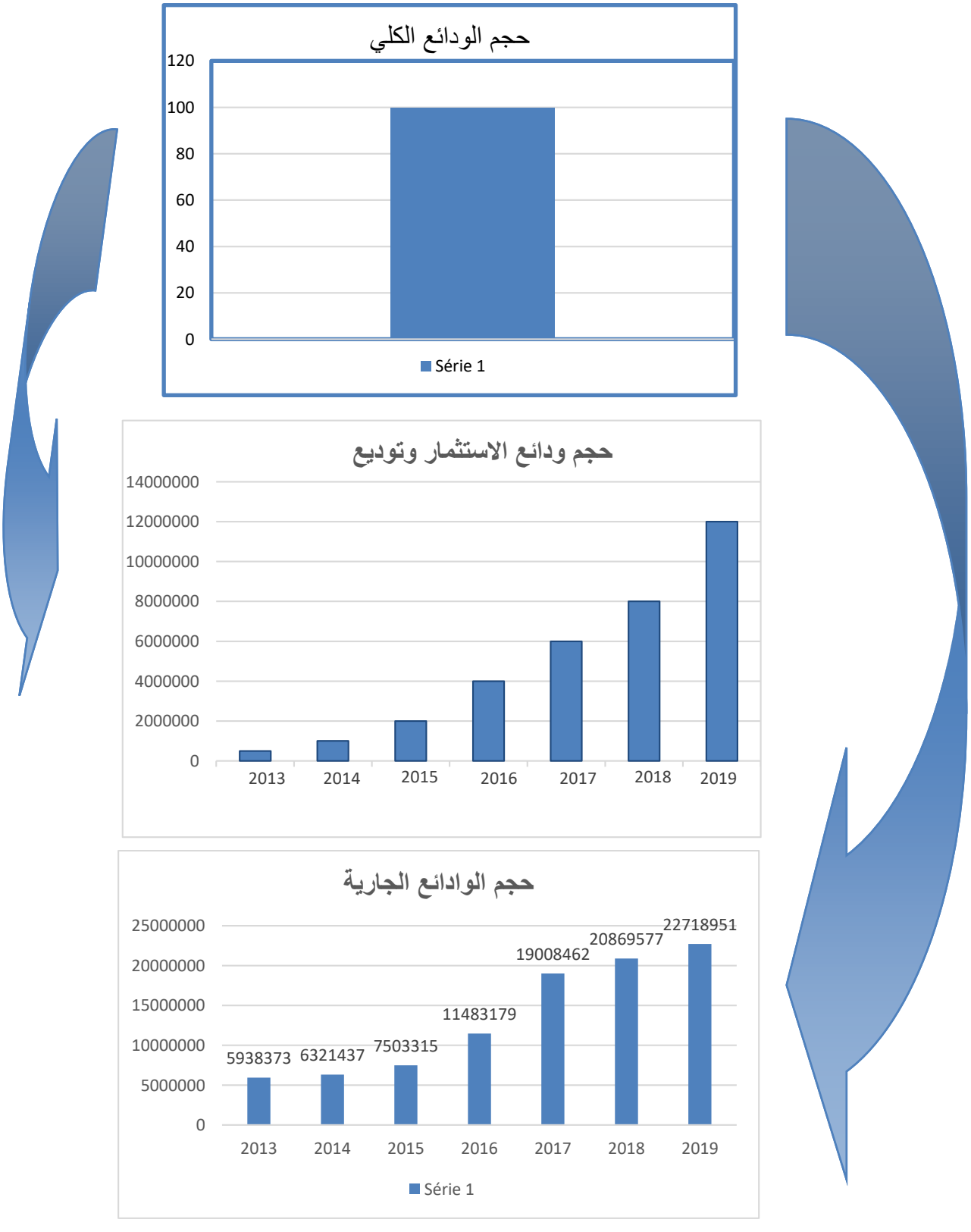

التحليل:

من الجدول والشكل الموضح أعلاه، والخاص بتطور حجم الودائع في بنك السلام، نلاحظ بلوغ الودائع أكثر من 53مليار دولار اي زيادة قدرها 193%حيث بلغت ذروة نموها سنة 2017بقيمة قدرت بـ 84.6%وأدنى قيمة سنة 2014مع تذبذبات خلال السنوات الاخرى دلالة على التغيرات المختلفة والتغيرات في حجم ودائع المصرف.

فالمصرف كان قد شهد سنة 2013زيادة في عدد المتعاملين والذي بلغ في نهاية السنة 5580 متعامل، وهذا راجع لاعتماد المصرف لاستراتيجية تنويع المحفظة في نشاطات متنوعة وكذا إطلاق خدمات الكترونية عبر منتوج «السلام مباشر" وبطاقات الدفع "امنة"، إضافة لذلك إطلاقه لخدمة "السلام إيجار" كمنتوج جديد استقطب به عدد معتبر من المتعاملين الاقتصاديين، وفي ظل سعي المصرف إلى تطوير من جودة خدماته، فقد قام أيضا بتشغيل 6 وحدات جديدة للدفع الالكتروني "TPE" بالمحلات التجارية ما سهل على المتعاملين القيام بعملياتهم التي يحتاجونها إضافة لكل ما سبق فقد قام بحملات ترويج عن طريق مشاركته في تظاهرات اقتصادية، كل هذا أدى لزيادة من معدل نمو المصرف بـ 23%، إلا أنه وفي سنة 2014فقد شهد المصرف انخفاض معتبر في عدد المتعاملين الذي استقطابهم فقد قدر عددهم ب 600متعامل فقط والذي يعتبر قيمة ضئيلة من عدد المتعاملين للسنة السابقة، هذا ادى إلى انخفاض نسبة النمو بقيمة قدرها 19.25%مقارنة بسنة السابقة، إلا أن

المصرف قد تدارك هذا الانخفاض في سنة 2015فنلاحظ ارتفاع في قيمة نمو الودائع قدر بـ 25.94%، وارتفع حجم الودائع من 19مليار دج إلى 23مليار دج في سنة 2015، فقد ركز المصرف خلال هذه السنة على جودة خدماته وتحسينها أكثر بداية من تطوير مهارات موظفي المصرف من أجل التكيف مع المتغيرات والتفاعل مع التطورات الحديثة والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية بإعداد وتنفيذ أكثر من 40برنامج تدريبي في مختلف التخصصات، إضافة لذلك زاد المصرف من فروعه وقام بتوظيف 30موظف جديد ما أدى إلى زيادة ثقة المتعاملين بالمصرف وشعورهم بالأمان لتعاملهم معه وكذا الرضا مما يقدمه من خدمات، وعلى نفس

المنوال استمر نمو المصرف حيث انه قد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016بنسبة % 46مقارنة بنفس الفترة لـ 2015منتقلة من 210مليون دولار إلى 305مليون دولار، وقد تمكن المصرف عموما من تحقيق التوازنات المستهدفة في تركيبة الودائع حيث تمثل حسابات الودائع الجارية 34 من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 5.67مليون دولار إلى 105مليون دولار أي بنسبة نمو % 56نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف فقد تم فتح 887 حساب جديد، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا وذلك بفتح 621حساب جديد بفضل توطين رواتب الموظفين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الإلكترونية، بطاقات الدفع...). وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 27% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 55مليون دولار إلى 88مليون دولار أي بنسبة نمو 44 % نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق وعرض أفضل الخدمات وتم تسجيل فتح 818حساب ادخار جديد سنة 2016، أما بالنسبة لـ 2017 فنلاحظ انه قد سجلت ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا قدرت بنسبة 88 %مقارنة بنفس الفترة لـ 2016منتقلة من 309مليون دولار إلى 553مليون دولار، و فيما يخص تركيبة الودائع فيمكننا القول ان الحسابات الجارية تمثل % 31من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 102مليون دولار إلى 171مليون دولار أي بنسبة نمو % 68نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف وفتح 1005حساب جديد، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا فقد تم فتح أكثر من 4000حساب جديد بسبب تطوير و تحسين من خدماتها المقدمة كما نلاحظ ان حسابات الاستثمار والادخار تمثل هي الأخرى نسبة 25 %من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 35مليون دولار إلى 52مليون دولار أي بنسبة نمو 50 %نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق و عرض أفضل الخدمات و تم تسجيل فتح 1850حساب ادخار جديد سنة 2017.

ومن الملاحظ أن الودائع الادخارية شهدت نموا معتبرا في 2018و 2019و إن كان نمو منخفض مقارنة مع السنتين السابقتين حيث ارتفعت بمبلغ 1,4مليار دينار جزائري ما يقدر ب 34مليون دولار وبنسبة نمو 54% فبالنسبة لرصيد الادخار فقد نمى بمتوسط 340مليون دينار جزائري ما يقدر بـ 3مليون دولار في الشهر الواحد لمتوسط 700حساب جديد في الشهر بين 500و 900حساب، مبدئيا يمكن أن نرد هذا النمو إلى عوامل عدة ساهمت فيه، منها توسع شبكة فروع المصرف، حيث تم افتتاح عشرة فروع جديدة للمصرف بين سنتي 2018و2019، ومنها أيضا النمو السريع لنشاط تمويل الأفراد، وكذلك مختلف الحملات الترويجية

والتسويقية للتشجيع على الادخار، دون أن نغفل العوائد المحفزة الموزعة من قبل المصرف على هذه الفئة من الودائع والتي بلغت نسبة.

المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث القروض

يسعى مصرف السلام الجزائري كغيره من المصارف الإسلامية لتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية بطريقة تتناسب مع كل نشاط، إضافة إلى تعدد وتنوع الخدمات التقليدية المستخدمة كل ذلك في إطار تعزيزه للشمول المالي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى التمويلات الممنوحة من طرف البنك وتطورها.

أولا: التمويلات التي يقدمها المصرف.

تنقسم الخدمات التمويلية التي يقدمها مصرف السلام لعملائه (سواء كانوا أفرادا أو شركات) إلى نوعين أساسيين، هما:

- ائتمانات قصيرة الأجل (دورة الاستغلال)؛
- ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل (دورة الاستثمار).

يمكن تقسيم التمويلات التي يقدمها مصرف السلام مع المفهوم الإسلامي لكل عملية تمويلية في الجداول الموالية:

الجدول رقم (05): التمويلات الممنوحة للشركات.

	اسم عملية التمويل	الصيغة الشرعية لعملية التمويل
الشـــــركـــات	تمويل العقارات	الاجارة /الاستصناع
	تمويل أشغال هندسة مدنية	المرابحة /الاستصناع المضاربة /المشاركة
	تمويل معدات مهنية	المرابحة /الاجازة
	تمويل معدات نقل	المرابحة /الاجازة
	تمويل استغلال	المرابحة /السلم
	السلام إيجار	الاعتماد الايجاري
	السلام إيجار ليزمد	الاجارة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: www.alsalamalgeria.com

يمثل الجدول أعلاه أشكال التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري الخاصة بالشركات وصيغتها الشرعية، حيث نلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استخداما مع الشركات، وذلك لتميز الصيغة وكثرة طلبها من طرف الشركات نظرا لسهولة المعاملة فيها وثقتهم العالية بها.

الجدول رقم (06): التمويلات الممنوحة للأفراد.

	اسم عملية التمويل	الصيغة الشرعية لعملية التمويل
الافراد	السلام تسيير للسيارات	بيع بالتقسيط
	تسيير لتمويل الدرجات النارية	بيع بالتقسيط
	دار السلام لامتلاك المنزل	الاجارة
	دار السلام لتهيئة المنزل	الاستصناع /البيع لاجل/المشاركة
	دار السلام لبناء أو توسيع منزل	الاجارة
	دار السلام استئجار	الاجارة
	دار السلام LPA/LPP	المشاركة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: www.alsalamalgeria.com

يمثل الجدول أشكال التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري للأفراد نلاحظ أنه لا يوجد صيغة محددة يفضلها الأفراد.

ومنه نصل أن مصرف السلام الجزائري يقوم وتماشيا مع فلسفته المصرفية الشاملة بتمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين وكذا مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بواسطة قروض ذات أجال مختلفة، في ظل الأساليب والصيغ الإسلامية المعمول بها.

الجدول رقم (07): تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام (2013-2019)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة لبنك السلام.

	السنة / البنود	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	تمويل دورة الاستغلال	1969696910	15066234	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392
	تمويل دورة الاستثمار	7104262	15066234	6430485	7866447	8171368	10487621	11333094
	إجارة أصول منقولة	/	/	/	822162	3911926	7173303	9006385
	إجازة عقارات	/	/	/	183005	3154795	4030784	5081941
	حسابات جارية مدينة	1551461	80515	39956	63793	27145	47769	209146
مؤسسات عامة	إجارة أصول منقولة	/	/	/	/	/	9368	14352
الأفراد	تمويل عقاري للأفراد	412613	143348	92031	494700	1376376	2246893	3029808
	تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	46826	3653767	11587952	16742640
إجمالي التمويلات		28774	23939	21268	29337	45454	75340	95583

كما يمكن توضيح معدلات نمو حسابات تمويل مصرف السلام في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): معدلات النمو حسابات تمويل مصرف السلام 2013-2019.

	السنة / البنود	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	معدل نمو تمويل الاستغلال	33.1%	(5.23)%	99.9%	21.7%	34.5%	55.6%	25.8%
	معدل نمو تمويل دورة الاستثمار	23.9%	21.7%	(6.25)%	22.3%	3.8%	28.3%	8%
	معدل نمو إجارة أصول منقولة	/	/	/	375.8%	83.3%	25.5%	375.8%
	معدل نمو إجازة عقارات	/	/	/	128.1%	27.7%	26%	128.1%
	معدل نمو حسابات جارية مدينة	1548.8%	(94.8)%	(50.3)%	%59.6	(57.4)%	%75.9	337.8%
مؤسسات عامة	معدل نمو إجارة أصول منقولة	/	/	/	/	/	/	53.2%
الأفراد	معدل نمو تمويل عقاري للأفراد	448.6%	(66)%	(35.7)%	%437.5	178.2%	63.2%	348.4%
	معدل نمو تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	/	7702%	217.1%	44.4%
إجمالي التمويلات		36%	(17)%	(6)%	%38	55%	66%	27%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة لبنك السلام.

وفيما يلي الرسم التوضيحي لحجم تطور نسب الحسابات التمويلية وإجمالي تلك التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لكل من المؤسسات الخاصة والعمومية وكذا الأفراد2013 -2019:

الشكل (02): –تمثيل إجمالي تمويلات الحسابات:

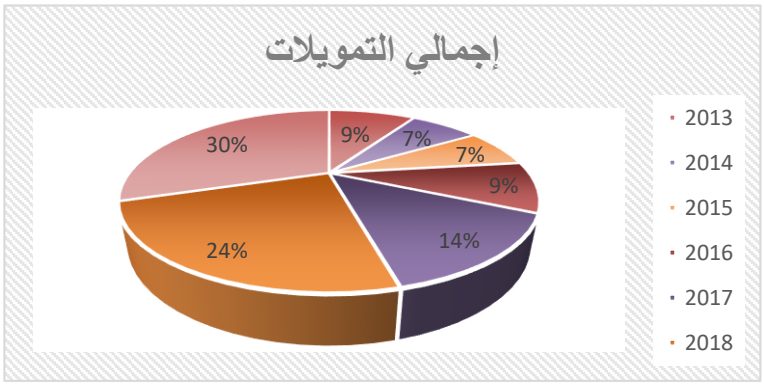

الشكل (03): تمثل التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة:

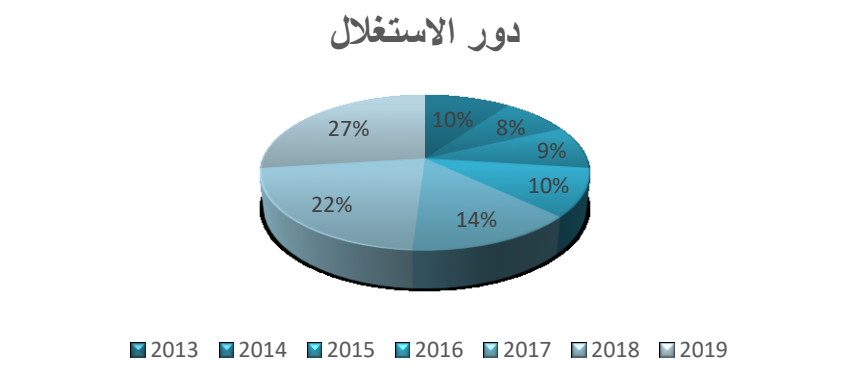

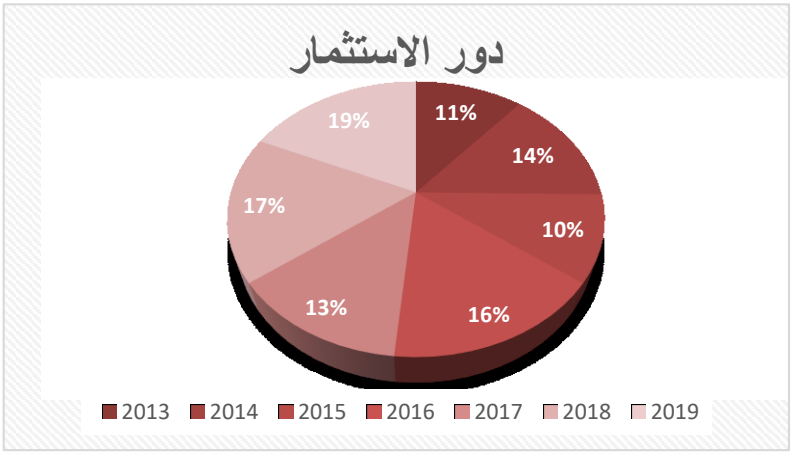

الشكل (04): الأصول المنقولة لمؤسسة خاصة

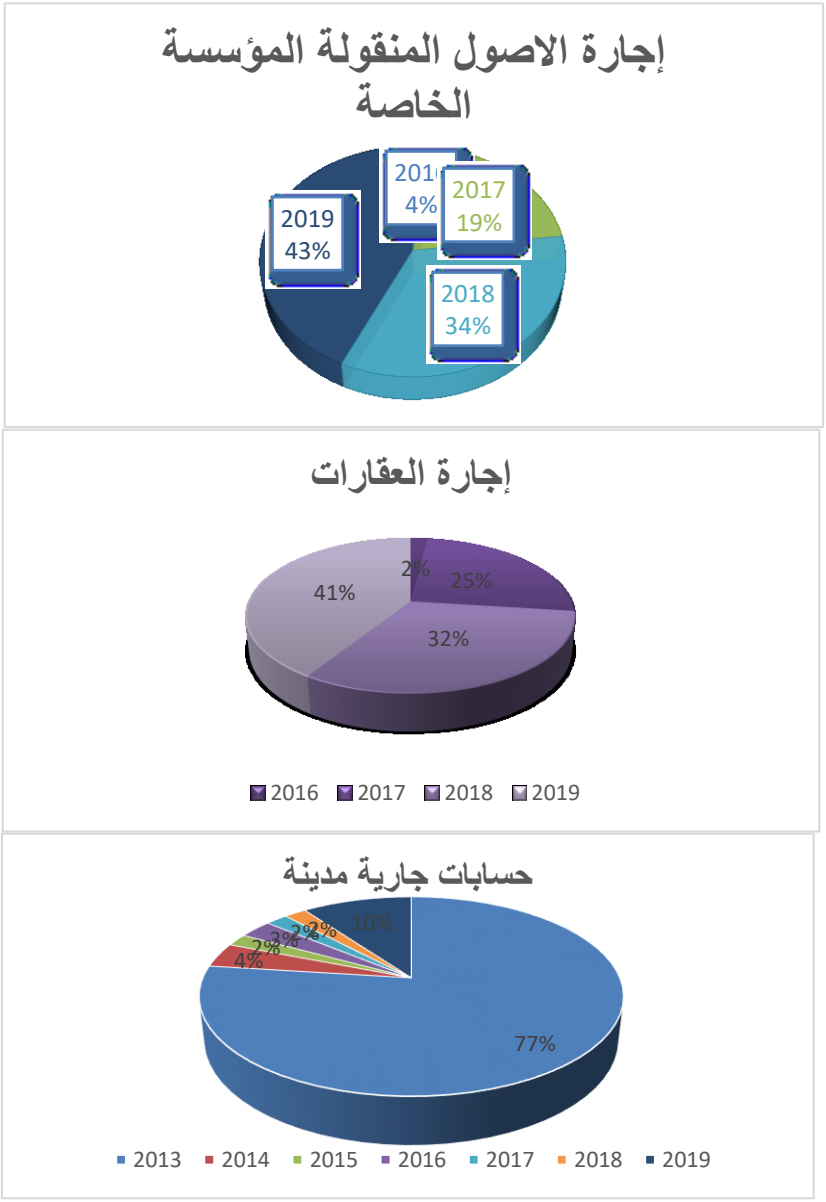

الشكل (05):التسهيلات الممنوحة للأفراد:

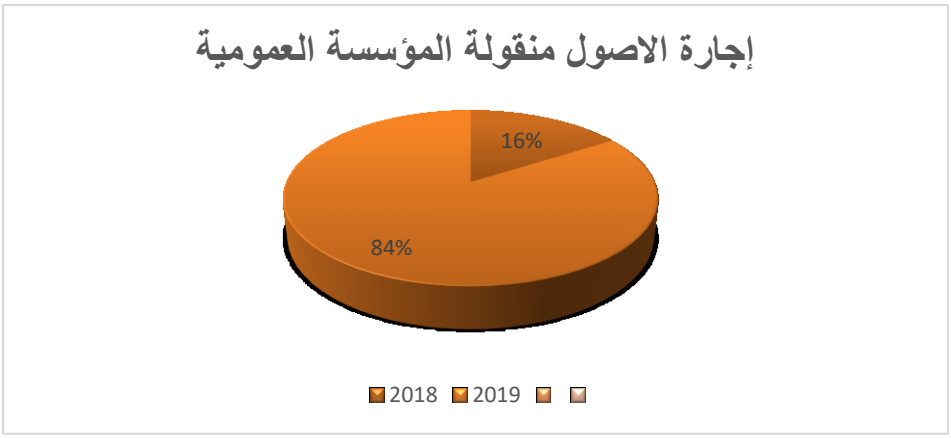

الشكل (06): التسهيلات الممنوحة للأفراد

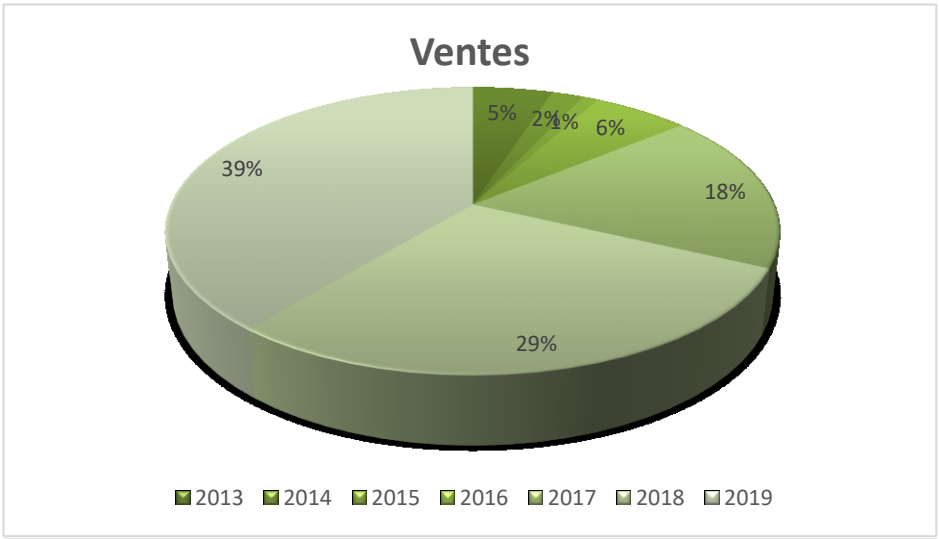

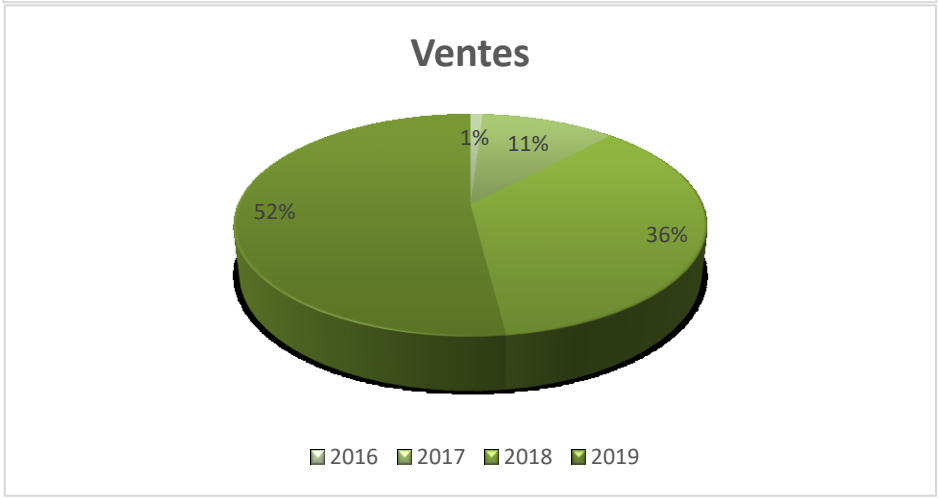

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بالتقرير المصرفية للبنك السلام 2013-2019

التحليل:

نلاحظ من الجدول والشكل الموضح أعلاه؛ والخاص بتطور حجم الودائع في بنك السلام؛ بلوغ الودائع أكثر من 53 مليار دولار اي زيادة قدرها 193 %حيث بلغت اعلى نموها سنة 2017 بقيمة قدرت ب 6.84 %وأدنى قيمة سنة 2014 مع ملاحظة تذبذبات خلال السنوات الاخرى دلالة على التغيرات المختلفة والتغيرات في حجم ودائع البنك .

شهد البنك سنة 2013 زيادة في عدد المتعاملين والذي بلغ في نهاية السنة 5580 متعامل؛ ويرجع هذا لاعتماد البنك لاستراتيجية تنويع المحفظة في نشاطات متنوعة وكذا إطلاق خدمات الكترونية عبر منتوج «السلام مباشر" وبطاقات الدفع" الامنة"؛ إضافة لذلك إطلاقه لخدمة "السلام إيجار"» كمنتوج جديد استقطب به عدد معتبر من المتعاملين الاقتصاديين، وخلال سعي البنك إلى التطوير من جودة خدماته؛ قام أيضا بتشغيل 6 وحدات جديدة للدفع الالكتروني" TPE " بالمحلات التجارية ما سهل على المتعاملين القيام بعملياتهم التي يحتاجونها إضافة لكل ما سبق فقد قام بحملات ترويج عن طريق مشاركته في تظاهرات اقتصادية؛ كل هذا أدى لزيادة من معدل نمو البنك ب 23%؛ إلا أنه في سنة 2014 شهد المصرف انخفاض معتبر في عدد المتعاملين الذي استقطبهم فقد قدر عددهم ب 600 متعامل فقط والذي يعتبر قيمة ضئيلة من عدد المتعاملين للسنة السابقة؛ مما ادى إلى انخفاض نسبة النمو بقيمة قدرها 25.19%مقارنة بالسنة السابقة؛ إلا أن البنك قد تدارك هذا الانخفاض في سنة 2015 فنلاحظ ارتفاع في قيمة نمو الودائع قدر ب 94.25٪؛ وارتفع حجم الودائع من 19 مليار دج إلى 23 مليار دج في سنة 2015؛ فقد ركز المصرف خلال هذه السنة على جودة خدماته وتحسينها أكثر بداية من تطوير مهارات موظفي البنك من أجل التكيف مع المتغيرات والتفاعل مع التطورات الحديثة والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية بإعداد وتنفيذ أكثر من 40 برنامج تدريبي في مختلف التخصصات؛ بالإضافة الى ذلك زاد المصرف من فروعه وقام بتوظيف 30 موظف جديد ما أدى إلى زيادة ثقة المتعاملين بالبنك وشعورهم بالأمان لتعاملهم معه وكذا الرضا مما يقدمه من خدمات؛ وعلى نفس المنوال استمر نمو المصرف حيث انه قد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بنسبة 46% مقارنة بنفس الفترة لـ 2015 منتقلة من 210 مليون دولار إلى 305 مليون دولار، وقد تمكن البنك عموما من تحقيق التوازنات المستهدفة في تركيبة الودائع حيث تمثل حسابات الودائع الجارية 30٪

من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 67.5 مليون دولار إلى 105 مليون دولار أي بنسبة نمو 56% نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالبنك فقد تم فتح 887 حساب جديد؛ وبنفس المنحى سجلت حسابات الافراد ارتفاعا ملحوظا وذلك بفتح 621 حساب جديد بفضل توطين رواتب الموظفين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي؛ للخدمات الإلكترونية، بطاقات الدفع....) وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 27% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 55 مليون دولار إلى 88 مليون دولار أي بنسبة نمو 44 % نتيجة لتعزيز سمعة البنك بالسوق وعرض أفضل الخدمات وتم تسجيل فتح 818 حساب ادخار جديد سنة 2016؛ أما بالنسبة ل 2017 فنلاحظ ان ودائع العمال قد سجلت ارتفاعا ملحوظا قدرت بنسبة 88%مقارنة بنفس الفترة لـ 2016 منتقلة من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار؛ و فيما يخص تركيبة الودائع فيمكننا القول ان الحسابات الجارية تمثل 31% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 102مليون دولار إلى171 مليون دولار أي بنسبة نمو 68% نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالبنك وفتح 1005 حساب جديد، وبنفس المنحى سجلت حسابات الافراد ارتفاعا ملحوظا فقد تم فتح أكثر من 4000حساب جديد بسبب تطوير وتحسين من خدماتها المقدمة كما نلاحظ ان حسابات الاستثمار والادخار تمثل هي الأخرى نسبة 25%من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 35 مليون دولار إلى 52 مليون دولار أي بنسبة نمو 50 %نتيجة لتعزيز سمعة البنك بالسوق و عرض أفضل الخدمات و تم تسجيل فتح 1850 حساب ادخار جديد سنة 2017.

ومن الملاحظ أن الودائع الادخارية شهدت نموا معتبرا في 2018 و2019 وإن كان نمو منخفض مقارنة مع السنتين السابقتين حيث ارتفعت بمبلغ 4,1 مليار دينار جزائري ما يقدر ب 34 مليون دولار وبنسبة نمو 54%، فبالنسبة لرصيد الادخار فقد نمى بمتوسط 340 مليون دينار جزائري ما يقدر ب 3 مليون دولار في الشهر الواحد لمتوسط 700 حساب جديد في الشهر بين 500 و900 حساب؛ مبدئيا يمكن أن نرد هذا النمو إلى عوامل عدة ساهمت فيه؛ منها توسع شبكة فروع البنك حيث تم افتتاح عشرة فروع جديدة للبنك بين سنتي 2018 و2019؛ ومنها أيضا النمو السريع لنشاط تمويل الافراد؛ وكذلك مختلف الحملات الترويجية والتسويقية للتشجيع على الادخار؛ دون أن نغفل العوائد المحفزة الموزعة من قبل البنك على هذه الفئة من الودائع والتي بلغت نسبة 3.8 ٪.

تحليل:

يمثل كل من الجدولين والتمثيلات البيانية في الاعلى تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2013-2019).

حيث يوضح الجدول رقم 04 التسهيلات الممنوحة والجدول رقم 05 معدلات النمو الخاصة بكل حساب بالإضافة لمعدلات النمو إجمالي التمويلات؛ أما التمثيل البياني فيوضح تطور نسب الحسابات التمويلية وإجمالي تلك التمويلات الخاصة بالبنك خلال السنوات السبع الاخيرة .

يلاحظ من التمثيل البياني رقم 01 أن إجمالي التمويلات بلغ أكبر قيمة لها في سنة 2019 بنسبة 30%ما يقابل 95583 آلاف دج؛ بمعدل نمو27 %وأدنى قيمة شهدها البنك كانت سنتي 2014 و2015 بنفس النسبة 7 %قدرت ب 23939ألاف دج و21268 آلاف دج على التوالي؛ مع تذبذبات في السنوات الأخرى.

في سنة 2013 وصلت نسبة إجمالي التمويلات ب 9 %ما يقدر ب 28774 آلاف دج وذلك عائد لاعتماد البنك على استراتيجيات للترويج وزيادة عدد المتعاملين؛ إضافة للزيادة في عدد الودائع التي ساهمت في زيادة منح التسهيلات بذلك حقق معدل نمو معتبر 36 %حسب الجدول رقم 05.

يلاحظ من التمثيل البياني رقم 02 أن البنك يمنح التسهيلات الخاصة بالاستثمار ودورة الاستغلال بنسبة 11%؛ بمعدل نمو33.1% و10 %معدل نمو 23.9% على التوالي ويعود ذلك كونها تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات بأقل التكاليف وأكثر ربحية. أما عن حسابات جارية مدينة أخذت حصة الأسد بنسبة 77% وذلك لكثرة طلب المتعاملين عليها فحققت معدل النمو التالي 154.8%.

أما في سنتي 2014 و2015 قد انخفضت كل مؤشرات البنك و من ضمنها التمويلات و هذا ما يوضح الجدول حيث أن البنك لم يحقق معدل نمو بل كانت القيمة بالسالب كالتالي:(17٪)و(6%) على التوالي؛ و يعود ذلك للوضع الخارجي الوطني (أزمة البترول) التي أضعفت الاقتصاد عموما والمنظومة المصرفية خصوصا؛ إضافة لضعف تسيير وحكومة الادارة المؤقتة؛ و من بين الأسباب الأخرى التي جعلت هنالك تراجع

في منح التمويلات كما هي موضحة في الرسم البياني حيث بلغ التمويل العقاري للأفراد 2%و 1% بانخفاض قدر ب (66٪)و(35.7%)انتهج البنك سياسة حذرة في منح التسهيلات؛ والقوانين الصادرة آنذاك.

كما نلاحظ زيادة في تمويل الاستثمار من 11%إلى14%في سنة 2014 وذلك باعتبار أنها تشغيل للمدخرات بأقل التكاليف وأكثر ربحية ما أدى إلى تفضيلها من طرف المتعاملين في تلك الظروف؛ بعدها عاودت الانخفاض في سنة 2015 حتى بلغت 10% بسبب الانتكاسة التي مر بها البنك وانخفاض مؤشراته .

بدأ المصرف في العودة في سنة 2016 بل وحقق معدل نمو مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ إجمالي التمويلات 9% ما يقدر ب 29337 ألاف دج؛ ويعود ذلك لسرعة ومرونة معالجة ملفات التمويل بسبب إعادة الهيكلة في إدارة التمويلات، تعزيز سمعة المصرف وتنشيط الجانب التجاري والتسويقي؛ التركيز على دعم الفروع وتوسيع دائرة الزبائن باستقطاب متعاملين جدد متميزين؛ بالمقابل تنويع صيغ التمويل والتركيز على التمويلات قصيرة الأجل موزعة على عدة قطاعات وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة؛ إضافة للقفزة النوعية التي سجلتها عملية تمويل العقار للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ من بين التسهيلات الممنوحة الجديدة للمؤسسات الخاصة: إجارة أصول منقولة قدرت ب 882162 آلاف دج بنسبة 4% وإجارة العقارات قدرت قيمته ب 183005 آلاف دج بنسبة 2 .% نلاحظ زيادة في تمويل الاستثمار من 16%إلى 10% لكثرة طلب المتعاملين عليها وبذلك حقق معدل نمو متمثلة في 22.3%.

وفي سنة 2017 بلغ إجمالي التمويلات 14% أي 45454 الاف دج وذلك مع تحسن المحيط الخارجي (الحالة العامة للاقتصاد) وتوسيع دائرة الزبائن إضافة لولوج قطاع التجزئة والافراد بصورة أوسع مع تحسن سمعة البنك لدى متعامليه وزيادة ثقتهم.

نلاحظ ارتفاع في نسبة إجارة أصول منقولة من 4% في سنة 2016 إلى 19% محققة بذلك معدل نمو عالي 83.3% ويعود ذلك لأبرام المصرف اتفاقيات مع كبار المتعاملين؛ ظهور منتج جديد "منتج ليزمد"؛ أما عن إجارة عقارات فقد ارتفعت نسبته من 2%إلى 25% من العام الماضي حتى 2017 حيث تم عرض خدمات جديدة في مجال العقارات مثل منتج دار السلام للسكنات الترقوية؛ وقد عرف نشاط الاعتماد الإيجاري تطورا مهما.

أما عن الخدمات التي عرضها في مجال التجزئة تمثلت في التمويل الاستهلاكي للأفراد حيث ارتفع من 1% سنة 2016 إلى 11% سنة هذه السنة وذلك عائد لتعاقد البنك مع 24 مؤسسة من اجل استفادة موظفيها من خدمات موجهة للأفراد؛ إضافة إلى تزايد وتيرة تركيب السيارات وتوقيع 4 اتفاقيات مع موزعين محليين لسيارات مركبة محليا؛ والتمويل العقاري "دار السلام"؛ أيضا تم توقيع اتفاقيتين مع شركتي تامين بغرض تقديم منتجات متكاملة للمتعاملين، وبهذا حققت معدل نمو قدر ب 217.1٪ اي قفزة نوعية في منح التسهيلات .

واصل البنك في التقدم والتحسن حيث ارتفع إجمالي التمويلات من 14% في سنة 2017 إلى 24% سنة 2018 ما يقابل 75340 الاف دج أي حقق معدل نمو مرتفع 66% ويعود ذلك إلى معالجة ملفات الشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية؛ حيث تمت زيادة في معالجة الملفات المدروسة بمعدل نمو قدره 54 % وقد تنوعت هذه الملفات ما بين استثمارية و استغلالية و هذا ما يفسر الزيادة في تمويل دورة الاستغلال حيث ارتفعت من 14% سنة 2017 إلى 22 % سنة 2018 بمعدل نمو قدره 55.6٪ اما عن تمويل دورة الاستثمار ارتفعت من 13%إلى 17% بمعدل نمو قدره 28.3%.أما التمويل الاستهلاكي للأفراد فقد تضاعف ثلاث مرات من 11 %سنة 2017 إلى% 36 سنة 2018 ويعود ذلك إلى التوسع المصرفي الذي أدى إلى جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين حيث تم افتتاح 3 فروع في جنوب الجزائر "ورقلة، ادرار، بسكرة" وفرعين بالعاصمة" حسيبة/ سيدي يحيى" وفي شرق الجزائر "باتنة"؛ إضافة انه تم التعاقد مع 9 مؤسسات حكومية مع 33 اتفاقية مبرمة سابقا؛ حيث أصبح عدد الاتفاقيات 42؛محققا بذلك معدل نمو قدره 44.4%.

وبلغ تمويل عقاري للأفراد ضعف ما كان عليه سنة 2017 حيث بلغ آنذاك 18% وفي سنة 2018 أصبح 29% وذلك لكثرة الطلب على هذا النوع من التمويل؛ حقق نسبة نمو 63.2%.

من الجدول والرسم البياني أعاله يتبين أن البنك قد حقق أعلى قيمة في إجمالي التمويلات منذ بدايته تقدر ب 95583 ألاف دج؛ أي بنسبة 30%؛ في سنة 2019 ويعود ذلك لوضع إجراءات العملية والتنظيمية الخاصة باستحداث منتجات جديدة على مستوى المصرف والمتعلقة بـ: تمويل الإجارة من الباطن لفائدة الأفراد والمؤسسات؛ تمويل إجارة الخدمات الموجه للمؤسسات والمهن الحرة والتجار؛ تمويل بصيغة المزارعة الموجه لاستئجار الأراضي الفلاحية من اجل زراعتها .

إضافة لذلك تحيين الإجراءات التنظيمية لعمليات التمويل الموجهة للأفراد والمؤسسات والمهن الحرة والتجار المتمثلة في التمويل العقاري الموجه للأفراد "دار السلام، تمويل الاعتماد الايجاري؛ دليل الإجراءات العملية لمختلف الصيغ التمويلية (السلم، الاستصناع ، المضاربة، المشاركة، المرابحة، البيع بالتقسيط والإجارة). بذلك حقق معدل نمو معتبر 27%.

وقد انخفضت قيمة التمويلات المدروسة خلال سنة 2019 بنسبة 3% وذلك بسبب السياسة المنتهجة من طرف البنك في توزيع محفظة التمويلات حيث أنه تم تأجيل مجموعة من طلبات التمويل الاستثماري وقد تم رفض تمويل عدة ملفات إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الاسلامية أو سياسة البنك .

من الرسم البياني رقم 03 يلاحظ أن التمويل الاستهلاكي للأفراد ارتفع من نسبة 36%سنة 2017 إلى نسبة 56%خلال هذه السنة أي بمعدل نمو 44.4%وذلك كنتيجة حتمية لكفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة؛ وهي الاستراتيجية المعتمدة من طرف الإدارة العامة التي عملت على التعريف بالصيرفة الإسلامية من خلال مختلف منافذ الإعلام والإشهار للتعريف بالبنك؛ فتح الفروع الجديدة عبر الوطن وتطوير مختلف المنتجات الموافقة للشريعة السمحة والمواتية لطلبات مختلف المتعاملين الاقتصاديين؛ حيث وانه تم التعاقد مع 14 مؤسسة لغرض استفادة موظفيها من خدمات البنك الموجهة للأفراد إضافة إلى 42 اتفاقية مبرمة في السنوات السابقة ما يرفع العدد الإجمالي للاتفاقيات إلى 56 اتفاقية .

أما التمويلات العقارية فقد بلغت التمويلات العقارية الخاصة بالأفراد نسبة 39 %أي ما يقابل 3029808ألاف دج وحققت معدل نمو 348.4%مقارنة بسنة 2018 التي بلغ فيها معدل نمو2.63 %و يرجع ذلك أن نشاط التمويلات العقارية للأفراد عرف تعبئة التمويلات بمختلف الصيغ المعتمدة من طرف البنك لمجمل الطلبيات المقدمة من طرف الأفراد؛ حيث تم دراسة 382 ملف وتم منح تمويلات لأكثر من 294 ملف وتم إبرام عدة اتفاقيات في إطار التمويل العقاري للأفراد بين البنك وعدة مؤسسات اقتصادية وجامعات بالموازاة مع افتتاح فروع جديدة للبنك .

وقد بلغت التمويلات العقارية الخاصة بالشركات الخاصة 41%ما يقدر ب 5081941 آلاف دج؛ ما يفسر هذا أن البنك اعتمد سياسة انتقائية في مجال تمويل المرقيين العقاريين؛ بحيث تم الاكتفاء في التمويل بالمتعاملين التقليديين للبنك؛ والذين يتميزون بالجدية والصرامة وبهذا حقق معدل نمو قدر ب 128.1%.

المطلب الثالث: إجراءات مصرف السلام–الجزائر–لتعزيز الشمول المالي

يسعى مصرف السلام –الجزائر–إلى تطبيق رؤيته الرامية إلى توفير خدماته المصرفية المتنوعة للمتعاملين الاقتصاديين في ربوع الوطن للمساهمة في بناء الحصر الاقتصادي وذلك في إطار تعزيز الشمول المالي سنتطرق في هذا المطلب إلى أبرز الإجراءات التي تبناها المصرف لتحقيق أهدافه المسطرة.

أولا: دعم البنية التحتية

- بلغ عدد فروع المصرف 20فرعا، يحرص المصرف على توسيع دائرة متعامليه الاقتصاديين وتقريب خدماته لكل فئات المجتمع وتغطية ما أمكن من مراكز النشاط الاقتصادي.
- زيادة عدد الموظفين في كل الفروع، حيث تم خلال سنة 2019توظيف 96موظفا جديدا لتغطية احتياجات الإدارات والفروع القائمة والجديدة، ليصل العدد الإجمالي للموظفين 566موظفا.
- في مجال تطوير المهارات، تم تنظيم 92دورة تدريبية من بينها 79دورة تدريبية خارجية و13 دورة تدريبية داخلية خصت 1095مشاركة للموظفين وشملت جل المواضيع ذات الاهتمام العام والمتخصص لمهن المصرف المختلف. وبخصوص تنظيم العمل، تم اقتناء نظام معلوماتي جديد لتسيير وتطوير الموارد البشرية يشتغل في شكل وحدات متوافقة تم تشغيل وحدة تسيير الرواتب وربطها بنظام المصرف

ألمعلوماتي وسيتم تفعيل وحدة تطوير المهارات عن طريق إنشاء واجهة الموارد البشرية وربطها بفضاء التسيير الآلي.

- إطلاق تحديات المبيعات لخلق التنافس بين الوكالات لتحسين الأداء.
- إقامة مسابقة "الموظف المتميز" ما بين الموظفين وذلك لنشر ثقافة الجودة والتميز الإداري داخل المصرف وتحفيزهم على الانجاز والإبداع في العمل مما يحقق أهداف المصرف.
- توقيع اتفاقيات مع شركة السلامة لتأمينات بنسبة 85%سنة 2019.
- إنشاء مركز تسليمHCI لتسهيل التسليم للعملاء.
- تواجد الصرافات الآلية في مختلف أماكن ونقاط البيع.
- توفير خدمة الهاتف البنكي في الفروع حيث تم تحويل نظام الهواتف الخاصة بالمصرف من النظام التقليدي إلى النظامIP عبر أربع أرقام لحسين التواصل المرئي بين موظفي الفروع والإدارات المركزية.
- تشغيل وحدات جديدة للدفع الالكترونيTPE بمحلات تجارية.
- مواكبة تكنولوجيا العصر، تم ولولج لعالم الصيرفة الالكترونية والرقمنة غبر الخدمات المقدمة ومنتجات السلام.
- يعمل المصرف على تحسين ظروف العمل لدى الموظفين بتصميم منظومة جديدة للمهن والكفاءات تسمح بإدارة المسارات المهنية وفق معايير الأداء والكفاءة المساهمة الفعلية في القيمة المضافة، بما يحفز الموظف على استغلال كل طاقته المعرفية والعلمية للتألق والتميز مع ايلاء أهمية خاصة للتدريب المستمر والتطوير الدائم للمؤهلات.
- إعداد مجموعة من النصوص التنظيمية بلغ عددها 33نصا، تشمل الإجراءات، التعليمات، دليل المستعمل (المنتجات المصرف: الإجارة-بيع الأجل-السلم-الاستصناع-المشاركة-المضاربة)، دليل إجراء أمن نظم المعلومات، ومختلف جوانب نشاط المصرف من بينها التمويل الاستهلاكي، التمويل العقاري للأفراد، الدفع الالكتروني.

ثانيا: الحماية المالية للمستهلك والتثقيف المالي

- وضع نظام كامل وشامل لحماية المعلومات SMSI يوافق المعيار الدولي إيزو ، 27001هذا النظام يعتمد أساسا على وضع سياسة و إجراءات لحماية المعلومات، التوعية والتكوين، تقييم الأخطار/التحليل

إدارة المخاطر حسب معيار،ISO 27005تطبيق وتشغيلSMSI استمرار المراقبة ومراجعة SMSI؛إدامة وتحسينSMSI.

- تم الشروع في الانتقال للنسخة الجديدة من البنك الرقمي المتعدد القنوات، وتم تقييس الإرسال التلقائي لإشعارات العمليات، وتحسين برنامج توزيع الأرباح وبرنامج تسيير عمليات فيزا.
- وضع نظام مركزي لا مراقبة الخوادم الحساسة.
- ترقية مركز المعلوماتي الرئيسي وفق المعايير الدولية وإنشاء مركز معلوماتي متطور (datacenter)
- يحرص المصرف في كل سنة على وضع تحديثات جديدة تواكب التكنولوجيا والرقمنة لحماية بياناته وتسهيل الخدمات على متعامليه.
- يتم استحداث تقارير يتم إعدادها يوميا وكذا دوريا تختص الرقابة على القيود المحاسبية وكذا استغلال ملفات العمليات المدرجة في نظام المعلومات، الهدف منها توفير أعلى مستوى من الشفافية والموثوقية للمعلومات المالية المعروضة وكذا التمكين من التحليل والتدقيق في ذات المعلومات لغرض إعداد القوائم والبيانات المالية بما يساهم في إرساء مسار ومتطلبات الرقابة الداخلية في المصرف.
- يقوم المصرف بكل الافصاحات المالية القانونية وذلك لضمان امتثال المصرف للقوانين والأوامر الصادرة عن بنك الجزائر وحفاظا على مصداقية المصرف.
- إعداد مشروع تحيين الإجراء الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإحصاء التشريعات والنظم بالتنسيق مع إدارة التنظيم.
- تحسيس جميع الموظفين بالتدابير الخاصة بمكافحة تبييض الأموال، والسهر على برامج التكوين في هذا المجال.
- يوفر المصرف كل المعلومات والبيانات لمتعامليه من خلال الخدمات التي يقدمها.
- إصدار مجلة شهرية منذ سنة – 2018مجلة السلام–للتعريف بالمصرف ومختلف نشاطات، منتجات وإنجازات المصرف على الأصعدة الاجتماعية، التجارية، المهنية، الإعلامية والتنظيمية، أي عبارة عن فضاء تواصلي يندرج ضمن استراتيجية المصرف في الانفتاح على جميع الأطراف ذات المصلحة ترسيخا لقيم المصرف "التميز، الالتزام، التواصل" وذلك مع عامة الزملاء والمتعاملين وعامة المواطنين.
- الزيارة الميدانية للمتعاملين.

- أولى المصرف اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالها والالتزام بالمشاركة في الأنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية.
- يوجه المصرف صرف الأموال المجنية من الرقابة الشرعية في مصارف تخدم المجتمع ومنها: التعليم، الرعاية الصحية، العمل الخيري للأيتام، نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، دعم المشاريع الصغيرة، دعم العمل التطوعي، وكذا الجمعيات المتخصصة في تقديم يد المساعدة والعون لفئات من المجتمع جد حساسة كالمرأة الجزائرية، وذوي الاحتياجات الخاصة بالتنسيق مع الجمعيات إضافة لنشر ثقافة الصيرفة والمالية الإسلامية في المجتمع.
- رعاية الملتقيات العلمية ترسيخا منه لقيم المواطنة والتكافل الاجتماعي.
- المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية.
- يقوم المصرف بالإقدام التجاري الفعال عن طريق التغطية الإعلامية على الوسائل التقليدية المختلفة (راديو، جرائد، تلفزيون...).
- توسيع مصرف السلام الجزائر على الشبكات الاجتماعية (فيسبوك، انستغرام، تويتر....)[1]

ثالثا: الخدمات والمنتجات المالية

- يطلق مصرف السلام الجزائر في كل مرة عدد من المنتجات الجديدة إضافة لتطوير القديمة منها
- إطلاق الخدمات الالكترونية تتمثل في:

خدمة ما قبل التوطين، عنوان السلام مباشر، السلام سمارتbanking.

- إصدار بطاقات الكترونية تتمثل في:

بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير "أمنيتي"، بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع، بطاقة فيزا الذهبية، بطاقة فيزا بلاتنيوم.

- إطلاق منتجات تمويلية تتماشى مع فئات المجتمع المختلفة والمتعاملين.
- في كل مرة يقوم المصرف بتخفيف متطلبات التمويل[2]

[1] بنك السلام، الجزائر،تقارير مالية سنوية،،2019متاحة على الموقع ttps://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0html93

[2] بنك السلام،الجزائر،تقارير مالية سنوية،،2019متاحة على الموقع ttps://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-11html94

خلاصة الفصل الثاني:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمصرف السلام –الجزائر–خلال الفترة (2013-2019) وبالاعتماد على التقارير والقوائم المالية السنوية المتمثلة في ميزانيات سبع السنوات الأخيرة، إضافة للمجلات ومن خلال القيام بدراسة المعطيات و تحليلها أظهرت النتائج إن مصرف السلام –الجزائر–يقوم بانتهاج سياسات مختلفة سعيا منه لتحقيق الشمول المالي و تعزيزه، حيث قام المصرف باستخدام واستحداث المنتجات المالية إضافة لسياسة التوسع التي يعمل عليها دائما، وذلك نظرا لتزايد المطالب بضرورة تبني سياسات و استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي و الاستفادة منه قدر الإمكان إلا انه بالرغم من ذلك توجد العديد من المعيقات التي تحول دون ذلك.

الخاتمة:

من خلال درستنا لهذا الموضوع الذي تنولنا فيه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي مع دراسة لحالة مجموعة السلام المصرفية، توصلنا الى قدرة الشمول المالي في المساهمة في التنمية الاقتصاد وذلك بعد تعزيزه من طرف البنوك الإسلامية، وتكمن مساهمة في اشتراك جل فئات المجتمع من الاستفادة من الخدامات المصرفية، بعث الأمان والطمأنينة لدى الافراد سبب عمل بكل شفافية، وفي ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي؟

كان من الضروري التطرق للمفاهيم الأساسية حول المصارف الإسلامية والتي تعتبر أولى الركائز التي يقوم عليها الشمول المالي، إضافة لدورها الهام في توفير مختلف الخدمات المالية التي يحتاجها ويطلبها الافراد، إضافة الى عملها بما يناسب مع الاحكام الشريعة الذين يخشون المعاملات الربوية.

أما بأنسبة للشمول المالي والذي يعتبر العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، كما تم التوصل الى التأثير الواضح للشمول المالي على مختلف القطاعات فالبنوك الإسلامية اليوم تأثر وتتأثر يحل التغيرات ولازمات التي تصيب المجتمع.

ودرستنا لمجموعة السلام المصرفية والتي وجدنا أنها تتميز بدراجة عالية من الإفصاح المالي والشفافية، كما أن نشاط البنك وتعزيزه للشمول المالي واجتهاد الدائم المستمر منه في تطوير اليات وطرق جديدة لدعم الخدمات المالية، كاستخدام التكنلوجيا الحديثة والمتطورة، فتح فروع جديدة لتسهيل العمليات المصرفية على عملائها.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال درستنا للموضوع تم التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيمايلي:

- البنوك الإسلامية تعتبر من المصارف الناشطة على مستوى الجهاز المصرفي ذلك كون نشاطها يختلف عن نشاطات البنوك الأخرى، فجل معاملاتها معاملات خالية من المعاملات الربوية.
- البنك الإسلامي من المؤسسات المالية التي يعتبرها المجتمع مشروع اجتماعي يهدف الى الرقي فهو يسعى لتنمية موارده وقدراته بشكل يعظم من المردود الاقتصادي والعائد الاجتماعي في الوقت ذاته

- أصبح هناك تركيز كبير على الشمول خاصة في الدول العالم المتخلف ويمكننا ملاحظة هذا الاهتمام من خلال إدراج مصطلح الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية.
- تستطيع السلطات العمومية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تعزيز مستويات الشمول المالي.

ثانيا: مقترحات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة المتوصل اليها في هذه الدراسة، فإنه يمكن تقديم الاقتراحات التالية

- السلطات الاشرافية في الدول العربية تركز على تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية، بحيث نكون هذه السياسات أحد الدعائم الأساسية المتضمنة في استراتيجيات الشمول المالي بهدف تحفيز مزود بي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر.
- لتعزيز الشمول المالي في الجزائر يجب اعتماد استراتيجية وطنية وذلك بعد دراسة الإمكانات المتوفرة والتحديات المعوقات.
- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا ما يناسب مع التطور التكنلوجي الحاصل في الخدمات المصرفية.
- تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية الهادفة الى زيادة مستويات كفاءة القطاعات المصرفية والداعمة للشمول المالي والمنافسة المصرفية.

قائمة المصادر

والمراجع

1. الكتب:

1. محمود جسن الصوان، "اساسيات العمل المصرفي الإسلامي "،عمان ,دار وائل الطباعة والنشر ,2001.
2. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان "المصارف الاسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية , دار السيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى ,2007.
3. مكاوي محمد,"البنوك الإسلامية,النشأة ـالتمويل التطوير ", الطبعة الأولي ,مصر . المكتبة العصرية ,2000 .

2. المذكرات والاطروحات

1. الياس عيايشة , اثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي , دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017 , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات طيل شهادة ماستر أكاديمي , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيمدي أم البواقي , 2019 . 2020.
2. جميل احمد، "الدور التنموي للبنوك الإسلامية " دراسة نظرية تطبيقية 1980. 2000 ".رسالة دكتوراه ,جامعة الجزائر ,سنة 2006/2005 .
3. عبد الحميد الغزالي "الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الإقتصادي والحكم الشرعي . المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ,جدة .

3. المجالات والدورات العلمية :

1. أسماء دردور , سعيدة حركات , قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 . 2017) بأستعمال نموذج ( ) , مجلة الاستراتيجية والتنمية , المجلد 10, العدد 04 , جويلة 2020 .
2. بهناس العباس وآخرون , 2019 , أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي , مجلة معارف , المجلد 14 , العدد 2 , ديسمبر 2019
3. جلال الدين بن رجب , دراسة حول احتساب المؤشر المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية , صندوق النقد العربي و 2018 .
4. ايمن بوزانة , وفاء مهدوش , 2021 , واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي لتظم المصرفية العربية , مجلة دراسات العدد الاقتصادي , المجلد 12 العدد 01 .

5. أحمد محمد علي،"دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية ، مجلة إتحاد المصارف العربية , البنك الإسلامي ,الطبعة الثالثة , جده .
6. بيداء ستار لفته، محمد طارق لفته , 2019، دراسة تحليل ضرورات اللمفوض بالشمول المالي في العراق ، مجلة دراسات محاسبة jafs جامعت بغداد ورقة بحث , المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا , 2019 .
7. عبد الحميد براهيمي,"العدالة الإجتماعية والتنمية في الإقتصاد الإسلامي", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,الطبعة الأولي.
8. مجلة النهل المجلد 4 , العدد 2, اكتوبر 2021 .
9. مرون بن قيدة ,راشيد بوعافية ,2018 , واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية , المجلد 9, العدد 1 .

الملتقيات والأيام الدراسية :

1. بشار احمد العراقي وآخرون , 2018 , الشمول المالي واثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية , عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني , لجامعة جهان اربيل في العلوم الغدارية والمالية , أيام 27 . 28 . مزيزان 2018 .
2. شركة بيئك للابحاث المحدودة التابعة بين التمويل الكويتي –البيئك- 2014 .
3. رامي عبيد , حبيب أعطيه , ورقة عمل حول متطلبات ثبتي استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ,أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية , صندوق النقد العربي , 2005 .

المواقع :

1. صيغ بنك السلامhttps:/www.alssalamalgeria.com ، يوم 2022/05/15 على الساعة 12:21.
2. أهدف بنك السلامhttps:/www.alssalamalgeria.com ، يوم 2022/05/14 على الساعة 05:30.

3. بنك السلام، الجزائر،تقارير مالية سنوية،،2019متاحةعلى الموقع
ttps://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0html93
4. بنكالسلام،الجزائر،تقارير مالية سنوية،،2019متاحةعلى الموقع
ttps://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-11html94
5. منتجات بنك السلامhttps:/www.alssalamalgeria.com ، يوم 2022/05/15 على الساعة 13:31.
6. نبذة عن بنك السلامhttps:/www.alssalamalgeria.com ، يوم 2022/05/14 على الساعة 05:23.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Fauzi f surgami .2018 p17. www aliptisadalislani .net
2. IslMic developmemt bank ,"thirty- five years in the servie of development " , Jeddah Saudi , junrad Awwal , :May 2009,P05.
3. lorraine ocampos .cam islanic banking in gease financial inclusion in the muslin wgld .august 10.2015.see.wseb site.
4. www.aliptisad alis lami.net

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تقديم مفاهيم حول كل من البنوك الإسلامية وكذا الشمول المالي، أهميتهم دورهم وأيضا مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، قمع التطور التكنلوجي الكبير وظهور العديد من الخدمات المالية وزيادة رغبة الافراد في تحسين مستوى الاجتماعي، زاد إلحاحهم وحاجتهم الى طريقة مبتكرة تسهل وصول الخدمات المالية إليهم بسعر معقول ووقت قصير.

فالشمول المالي أصبح يمثل اليوم بعداً هاما في استراتيجية التطور والتنمية والتقدم بالمجتمعات وكذا التنمية المستدامة وهذا له من أثر في تحسين الاستقرار المالي والاجتماعي.

وعليه فقد حولنا الى الاهتمام بالبنوك الإسلامية أولا، لتنقل الى الشمول المالي وإيجاد مختلف العلاقات بينه وبين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

فقد قمنا بالتطرق الى دراسة حالة بنك السلام الجزائري، ملاحظة مدى تعزيز الشمول المالي من طرف هذا المصرف، وهذا المصرف، وهذا باستعمال التقارير السنوية والشهرية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، البنوك الإسلامية، الجهاز المصرفي الجزائري، التنمية الاجتماعية.

ملخص بلغة الإنجليزية :

This study aimed to present concepts about Islamic banks as well as financial inclusion, their importance, their role and also the extent of the contribution of Islamic banks in promoting financial inclusion, suppressing the great technological development and the emergence of many financial services and increasing the desire of individuals to improve the social level, increased their urgency and their need for an innovative method. It facilitates the access of financial services to them at a reasonable price and in a short time.

Financial inclusion today represents an important dimension in the strategy of development, development and progress in societies, as well as sustainable development, and this has an impact on improving financial and social stability.

Accordingly, we have shifted our attention to Islamic banks first, to move to financial inclusion and to find the various relationships between it and the various economic variables.

We have discussed the case of the Algerian Al Salam Bank, noting the extent to which financial inclusion has been enhanced by this bank, and this bank, using annual and monthly reports.

Keywords: financial inclusion, Islamic banks, the Algerian banking system, social development.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../2022

المسيلة في: 22/05/02

إلى السيد: ابراهيم بن التصديق
مدير فرع ....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة ماستر** في **شعبة:** ...تسيير واقتصاد... تخصص :...اقتصاد تنديجي وبنكي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	سهام حدي	171735094431	11998099101932000404	
02	بن حليمة حولة	171735087562	11997099600714000	

عنوان المذكرة:.....دور السياسة الاستثمارية في تحرير التمويل المالي.....
.....دراسة حالة بنك السلام الجزائر.....
.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
صالح سراي	إبراهيم بن التصديق مدير فرع المسيلة	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن حليمة حياة المولود(ة) بتاريخ: 1997/11/22 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 119299637 الصادرة بتاريخ: 2016/4/25 عن: حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تسيير واقتصاد تخصص: نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حالة بنك السلام - الجزائر -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/6/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حيدي السعاد المولود(ة) بتاريخ: 1998/05/23 ب. المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 119978099501938004 الصادرة بتاريخ: 2021/10/27 عن: أمن دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تسيير موارد بشرية تخصص: إدارة الموارد البشرية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور البنوك الإسلامية في تعزيز التمويل المالي بنك السلام الجزائر

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .